الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة قاصدي مرباح – ورقلة –
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

مسائل الخلاف في القضايا الصرفية- عند ابن الأنباري – كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف . دراسة تأصيلية .

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر تخصص اللسانيات العربية

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2019/06/24

إعداد الطالبة: عائشة بوطي

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة	الجامعة
د/ حسين زعطوط	أستاذ محاضر ب	رئيسا	ورقلة
د/ مليكة بن عطاء الله	أستاذ محاضر ب	مشرفا ومقررا	ورقلة
أ / حكيم رحمون	أستاذ محاضر	مناقشا	ورقلة

السنة الجامعية :2018 / 2019 م

إهـــداء

إلى أعظم معلمين وفاء نحقهما

والدى الكريمين

إلى كل معلم علمني حرفا

فخزاه الله عني خير الجزاء

و إلى كل أساتذة اللغة والأدب العربي

بجامعة قاصدي مرباح ورقلة

وفاء. . . وفضلا . . . وامتنانا . .

بجميلهم . .

بوطي عائشة

مقدمة

مقدمة

الحمد الله الذي أنعم على عباده بفصاحة اللسان وجمال البيان والصلاة والسلام على خير الأنام محمد صلى الله عليه وسلم وآله وصحبه والتابعين له الى يوم الدين وبعد...

فما من شك في أن علمي النحو والصرف هما الدعامتان اللتان تستند عليهما اللغة العربية، اهتم بهما النحاة منذ بداية الدراسات اللغوية، وذلك لصون العربية من أي انحراف أو فساد.

وقبل البدء في الحديث عن هذا الخلاف، نشير إلى أن الخلاف هو سمة للعقل الإنساني، وإن الاختلاف في اللغة العربية لا يعد عيبا فيها،بل هو سر جمالها وديمومتها في الحياة، ولهذا اختلفت المدارس النحوية وجميع علماء اللغة فيها، لكن الخلاف لم يكن وليد المدرستين البصرية والكوفية فحسب، بل انه اسبق لهذه الفترة بكثير، وان لم يكن معروفا بهذا الاسم بين المختلفين، فكان غالبا ما يجرى تحت صور المناظرات التي كانت تجري بين النحاة سواء من أبناء المدرسة أو المدرستين، وفي مجالسهم ومنتدياتهم فكل ما كان يجرى فانه يحمل معنى خفيا للخلاف .

لذلك وددت أن أسلط الضوء من خلال هذا البحث على شيء ولو يسير من ذلك الخلاف بين المدرستين البصرية و الكوفية .

وتحقيقا لهذه الرغبة كان لكتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لابن الأنباري رمزية خاصة ،جعل من تتبع تلك المسائل الخلافية منهجا لطلبة العلم والدارسين الراغبين في فهم أبعاد تغير الأحكام الصرفية وأصول الاختلاف فيها.

ومن هذا المنطلق عزمت إلى الرجوع إليه واستخلاص المسائل الصرفية منه، فوجدته قد حوى إحدى وعشرين ومائة مسألة(121)، وعدد المسائل الصرفية ليس بالكبير مقارنة مع المسائل النحوية من تلك المسائل الخلافية، إذ بلغت ثمانية وعشرين مسألة(28).

وهذا ما دفعني لأبحث في هذا الموضوع، فكان عنوان البحث ((**مسائل الخلاف في القضايا الصرفية – عند ابن الأنباري – كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف – دراسة تأصيلية**))،ومن هنا كانت إشكالية الموضوع.

ما هي أهم مسائل الخلاف في القضايا الصرفية عند النحاة؟ كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري انموذجا.

وكانت الأسئلة التي تفرعت منها كالآتي:

- ما موقف النحاة من مسائل الخلاف الصرفي ؟
- هل أيَّد ابن الأنباري النحاة في تصوراتهم، أم أن له أراء خاصة تفرد بها؟

ومن خلال هذه التساؤلات قمتُ بوضع الفرضية الآتية:

- هناك كثير من المسائل التي تدخل تحت باب الصرف، غير أنها لا تدخل ضمن إطار الدراسة، فلقد كان النحاة يرتكزون في تحليلها على المنطق أو الأصل الذي أخذت منه الكلمة.

أما **الأسباب** التي جعلتني ابحث في هذا الموضوع فهي:

أسباب الذاتية:يتجلى في توق الباحث لقراءة ما نسب لابن الأنباري في الدراسة الجامعية (أولى ماستر) فكان اقتناء كتاب الإنصاف للقراءة والتدبر في مضمونه لكثير من الآراء التي يفترض أن تدرس ويشار إليها .

أما**الأسباب الموضوعية** فتمثلت فيما يلي:

- الرغبة في استعراض المسائل الخلافية في القضايا الصرفية بين المدرستين الكوفية والبصرية التي تربعت كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري.
- الأثر الذي أسهمت به الاختلافات في تطور الدراسات الصرفية .

الهدف من الدراسة:

تتجلى أهمية هذا البحث وأهدافه فيما يلي :

- بيان موقف ابن الأنباري من مسائل الخلاف من خلال عرض آراء المدرستين ومدى موافقته أو مخالفته لهما.
- تناول الكتاب الذي يعد أحد أهم الكتب النحوية و الصرفية التي تزخر بها مكتبتنا العربية.

- يهدف البحث الى دراسة المسائل الصرفية التي وقع الخلاف فيها بين المدرستين في مباحث مستقلة.
- يهدف البحث الى عرض أهم أراء المدرستين النحويتين التي أسهمت في تقعيد علوم اللغة العربية .
- إبراز الآراء الصرفية التي انفرد بها ابن الأنباري، والكشف عن وجهة نظره في دراسة مسائل الخلافية.

أما **منهج البحث** لقد اعتمدنا في دراستنا المنهج الوصفي التحليلي من خلاله نورد المسألة في كتاب الإنصاف وتدرس وتوثق بالعرض على المصادر المعتمدة، ثم تبين ما ذهب إليه النحاة أصحاب المذهبين، ثم تبرير ميل ابن الأنباري فيها.

❖ وطبيعة هذا البحث أقتضت أن يكون على شكل: مقدمة وفصلين ثم خاتمة.

الفصل الأول والذي قسّمته الى مباحث، يحوى كل مبحث على عناصر جاء فيها:

المبحث الأول(حياته،مكانته العلمية، ثناء العلماء عليه، مؤلفاته).

المبحث الثاني (التعريف بالكتاب والمنهج المتبع فيه، سبب وزمن التأليف،الكتب التي اعتمد عليها في استنباط المسائل، الأسباب التي أدت الى الخلاف بين النحاة).

أما **الفصل الثاني** فقد جاء فيه هو الآخر مبحثان:

المبحث الأول:مسألة الاسم والفعل(مسألة الاختلاف في أصل اشتقاق الاسم،مسألة القول في بئس ونعم أفعلان هما أم اسمان، مسألة الخلاف في فعل التعجب).

المبحث الثاني:مسألة الحذف والزيادة (مسألة السين مقتطعة من سوف أو أصل رأسه،مسألة المحذوف من التاءين المبدوء بهما المضارع، مسألة هل يجوز حذف أخر الممدود والمقصور عند التثنية إذا كثرت حروفها؟).

أما الخاتمة فقد تضمّنت أهم الخلاصات المتوصل إليها.

الدراسات السابقة:لم أكن في دراستي أول من ولج إلى هذا البحث، فقد سبقتني دراسات متخصصة في اللغة، لقد ساهمت في الفصل الخلافات الصرفية ونحوية أيضا في كتاب الإنصاف لكن الفرق بينها وبين دراستنا هو اعتمادنا على علم الصوتيات في دراسة المسائل الخلافية بين النحاة وهي كالأتي:

- **الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين، لمحمد خير الحلَواني** - حلب: دار القلم العربي، 1974م
- **المسائل النحوية والتصريفية التي خالف فيها ابن مالك الفراء، عبد العزيز بن أحمد البجادي** - الرياض: جامعة الإمام، 1415هـ
- **اللغة العربية بين المدرستين البصرية والكوفية، خضر إلياس خضر** - القاهرة: جامعة القاهرة، 1976م

ونظرا لقلة تجربتي في ميدان البحث فانه قد واجهتني صعوبة في اختيار الموضوع، ثم إن الكتاب كبير واخذ منى الوقت فى انتقاء بعض القضايا الصرفية الخلافية منه.

أخيرا هذا جهد بذلته،وغير مدعية الكمال أو التمام، فان كان به إحسان فمن الله المنان، وان كان فيه نقص أو خلل فمن نفسي والشيطان، ويبقى الباب مفتوحا لبحوث ودراسات أخرى تثري هذا الموضوع، والله الموفق.

أنهيته منه يوم: 2019/06/17

ورقلة

عائشة بوطي

الفصل الأول

ابن الأنباري وكتابه

الإنصاف في مسائل الخلاف

المبحث الأول: التعريف ابن الانباري

أولا: حياته.

ثانيا:مكانته العلمية.

ثالثا: ثناء العلماء عليه.

رابعا:مؤلفات.

اتضحت ملامح الخلاف في تأليف كتاب كبير في النحو لأبي البركات الأنباري، وقد ظهر هذا في مواضيع عديدة في كتابه، سواء بينه وبين شيوخه، أو بين شيوخه أنفسهم.

ونظرا للأهمية التي لقيها الكتاب لدى العلماء، فقد ألفت كتب عديدة تدور في فلكه، منها ما يتناول شرح شواهده، والتعليق عليها، ومنها ما جاء معارضا ومخالفا لبعض الآراء الواردة فيه التي ذهب إليها سيبويه، ولأنه يعتبره ممثلا لرأي المدرسة البصرية حتى وان اختلف البصريون في الرأي، فضلا .

لم تقتصر المصنفات النحوية على كتاب الإنصاف، وما ألف من مصنفات حوله وحسب، وإنما توالت عير عدة قرون، وكثرت الشروحات والآراء لهذه المصنفات وقامت عليها الحواشي، مما أدي إلى تعدد أراء النحويين واتساع نطاق الخلاف بينهم في تلك المصنفات.

من هذا المنطلق جاءت فكرة دراسة كتاب الإنصاف والتعرف عن قرب وعلى ابن الأنباري والمسائل التي دار الخلاف فيها وتعمق فيها أكثر.

أولا:حياته.

هو عبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد بن عبيد الله بن محمد بن عبيدة الله بن أبي سعيد محمد بن الحسن بن سليمان الأنباري، كنيته أبو البركات ولقب بكمال الدين، لدماثة أخلاقة و ورعه ،ولد في شهر ربيع الأول سنة ثلاث عشر وخمسمائة هجرية بمدينة الأنبار[1]وهى بلدة قديمة على الفرات بينها وبين بغداد،وسميت الأنبار لأن كسرى كان يتخذ فيها أنابير الطعام، وقد قدم بغداد منذ صباه وسكن بها إلى أن توفي فيها[2]، ويذكر في سياق هذا التعريف وجود علمين بارزين نسبيا إلي الأنبار مما جعل البعض يخلط بينهما وبين كمال الدين وهما.

أبو محمد القاسم بن محمد بن بشار الأنباري(ت304هـ)[3].

أبو بكر محمد بن أبي محمد القاسم بن محمد بن بشار الأنباري (ت 328هـ)[4].

توفي ابن الأنباري ليلة الجمعة تاسع شعبان سنة سبع وسبعين وخمسمائة ببغداد،ودفن بباب أبرز بتربة الشيخ أبي إسحاق الشيرازي [5].

---

[1] – ياقوت الحموي، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، د ط، 1977م، مج1، ص258.

[2] – ينظر ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء الزمان، تح إحسان عباس، دار صادر، بيروت، د ط, د ت،ج3، ص139.

[3]– المرجع نفسه، ج4، ص342.

[4]– المرجع نفسه، ج 4، ص ن.

[5] – المرجع نفسه،ج 3، ص 139.

ثانيا:ثناء العلماء عليه.

اشتهر ابن الأنبا ري بالصلاح والورع الزهد والعلم وقصده الطلاب له، والانتفاع بعلمه، «فقد وصفه بعض المصادر بأنه كان إماما صدوقا مناظرا غزير العلم، ورعا زاهدا نقيا عفيفا، لا يقبل من احد شيئا، وكان خشن العيش و الملمس، لم يتلبس من الدنيا شيء»[1].

كما يقول عنه «القفطي وأقرا الناس العلم على طريقة سديدة، وسيرة جميلة، من الورع والمجاهدة والتقلل والنسك وترك الدنيا ومحاسن أهلها»[2].

ويقول عنه «صاحب طبقات الشافعية "صاحب التصانيف المفيدة ،وله الوزن المتين والصلاح والزهد...صار شيخ العراق في الأدب من غير مدافع ،ولي التدريس فيه ببغداد،والرحلة إليه من سائر الأقطار...قال الموفق عبد اللطيف لم أجد في العباد و المنقطين أقوي منه في طريقه، ولا أصدق في أسلوبه، جده محض لا يعتريه تضع،ولا يعرف السرور، ولا أحوال العالم»[3].

[1] – السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط2، ج2،1979م، ص86.

[2]– جمال الدين القفطي، أنباه الرواة على أنباء النحاة، تح محمد إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة ,دط، مج 2،1986م ، ص170.

[3]– السبكي تاج الدين، طبقات الشافعية الكبرى، المطبعة المصرية، ط1، د ت، ص248.

ثالثا :مكانته العلمية.

كتب ابن الأنبا ري في ميادين معرفية مختلفة منها «الفقه وأصوله ،الحديث،النحو أصوله،التاريخ، وقد استمدت هذه الثقافة الواسعة – بالعلوم العربية– من شيوخه الذين كان أغلبهم من كبار علماء عصره،فقد درس المذهب الشافعي على أئمة وأخذ الحديث من كبار رواته، وتعلم العربية على المبرزين فيها في ذلك العصر »[1].

وما ساهم في شخصيته ابن الأنباري العلمية ملازمته لعلماء عصره، وعلى رأسهم ابن الرزازت(539هـ) في الفقه الشافعي، ابن الجوالقي (539هـ) في الأدب، وابن الشجري (ت542هـ) [2]، في النحو،وتتميز كتب ابن الأنباري بالتخصص و الإيجار، وهذا ما ذكره في كتبه،كتبه من ذلك قوله في مقدمة كتابة (أسرار العربية)" ذكرت في هذا الكتاب (الموسوم " بأسرار العربية)"، كثيرا من مذاهب النحويين المتقدمين ومتأخرين، من البصريين و الكوفيين ،... وأعفيته من الإسهاب والتطويل وسهلته على المتعلم غاية التسهيل، والله تعالي ينفع به، وهو حسبي ونعم الوكيل »[3].كما تمثل كتبه فكرا نحويا جديدا، إذ تتناول أبوابا نحويه معينة ، مثل:كتاب ((كيف))، كتاب((الألف واللام))،((زينة الفضلاء في الفرق بين الضاد والظاء))، كما يبرز في مصنفاته التأثر بعلم الفقه ،

---

[1]–عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني، أشارة التعين في تراجم النحاة واللغويين، تح: عبد المجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، السعودية،د ط،11986م، ص185.

[2] – السيوطي، نفسه، ص86.

[3]– ابن الأنباري، أسرار العربية، تح بركات يوسف هبود، ،دار الأرقم، بيروت ، ط1،1999م، ص33 .

ويظهر ذلك في الخلاف الذي أخذه عن شيخه ابن الرزاز،فتميزت مصنفاته بالجدل والتفكير، بيان أدب المناظرة ، نحو(لمع الأدلة)، (الأغراب في جدل الإعراب)»[1].

رابعا :مؤلفاته.

ألف ابن الأنباري في علوم مختلفة،ومنها على سبيل الذكر لا الحصر.

1_الدينية

أ**_في الفقه:**هداية الذاهب في معرفة المذاهب[2] .

ب**_في علم الكلام:**الداعي إلى الإسلام في علم الكلام[3].

ت**_في الخلاف:**نجدة السؤال في عمدة السؤال [4].

ث**_في التصوف والزهد:**أصول الفصول في التصوف[5].

2**_ التاريخ:** نزهة الالباء في طبقات الأداء[6].

الوعظ:التفريد في كلمة التوحيد[7].

علم الرؤيا: نسمة العبير في علم التعبير[8].

---

[1] – ينظر جودت مبروك محمد، الدرس النحوي عند ابن الأنباري، مكتبة الأدب، القاهرة، د ط، 2002م، ص16.

[2]–ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تج: جودت مبروك محمد مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط1، ج1، 2002م، ص26 .

[3]–ابن الأنباري, نفسه، ص 21.

[4]–ابن الأنباري, نفسه، ص 25 .

[5]– ابن الأنباري, نفسه، ص 19.

[6]– ابن الأنباري, نفسه، ص 25.

[7]– ابن الأنباري, نفسه، ص 20.

[8]–ابن الأنباري, نفسه، ص 25 .

3_العلوم العربية

أ_ **اللغة:** البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث [1].

ب_**العروض:** المقبوض في علم العروض[2].

ت_**علوم البلاغة:**اللمعة في صنعة الشعر[3].

ج_**النحـو:** الإنصـاف فـي مسـائل الخـلاف [4] ، لمـع الأدلـة [5]، الإغـراب فـي جـدل الأعراب [6]، البيان في غريب إعراب القران [7]، أسرار العربية[8].

[1]– ابن الأنباري, الإنصاف في مسائل الخلاف، ص20.

[2] –ابن الأنباري, نفسه، ص 24.

[3]–ابن الأنباري, نفسه، ص ن .

[4]– ابن الأنباري, نفسه، ص 1.

[5]– ابن الأنباري, نفسه، ص23.

[6]– ابن الأنباري, نفسه، ص19.

[7]–ابن الأنباري, نفسه، ص20.

[8]– ينظر عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني، المرجع السابق، ص185– ص186.

المبحث الثاني: دراسة تحليلية لكتاب الأنصاف

أولا: التعريف بالكتاب ومنهج المتبع فيه.

ثانيا:سبب وزمن التأليف.

ثالثا:كتب التي اعتمد عليها في استنباط المسائل.

رابعا: الأسباب التي أدت الى الخلاف بين النحاة.

أولا :التعريف بالكتاب ومنهج المتبع فيه.

1-التعريف بالكتاب

كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف ،بين البصريين و الكوفيين،«فهو مثبت النسبة في التأليف ،لأبي البركات ابن الأنباري»[1]،فهو مهم،« تناول مئة وواحد وعشرين (121) أولها هي "مسألة الاختلاف في أصل الاشتقاق الاسم" ، وأخرها مسألة القول في "رب" اسم هو أو حرف؟ ولم يضع عناوين أبواب نحوية،كما اعتاد علماء النحو العربي، وجعل كل مسألة من مسائله بمثابة الفصل أو الباب،قائمة بذاتها، تبدأ بقول((مسألة)) وتنتهي بقوله ((والله أعلم))»[2].

ولقد حظي كتاب الإنصاف باهتمام كبير من الدارسين والباحثين و له «نسخ مخطوطة، ونشر أكثر من مرة ،و«طبعه بعناية الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد بالقاهرة المكتبة التجارية الكبرى 1945م، ومعه كتاب ((الانتصاف من الإنصاف))،وأعياد نشره عام 1961م»[3].

ونسخة أخيرة لجودة مبروك في مكتبة الخانجي عام 2002م.

ولهدا الكتاب مخطوطات عدة مبعثرة في المكتبات العالمية ،ومنها[4].

1- ينظر أبو العباس أحمد بن حسن بن علي بن الخطيب،الوفيات،تح:عادل نويهق، دار الأفاق الجديد، ط4، 1983م، ص290.

2- ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 28.

3 - ابن الأنباري, نفسه، ص59.

4- ابن الأنباري, نفسه، ص11.

- نسخة لندن في هولندا بالرقم 169.
- نسخة ***الايكوريال*** ثان بالرقم119.
- نسخة نبي جامع بالرقم1060.
- نسخة مكتبة دمشق العمومية بالرقم76 ونسخة أخري بالرقم 147.
- نسخة المكتبة الظاهرية بدمشق وهي بالرقم1749[1].

وطبع الكتاب طبعات عدة منها[2].

- طبعة ويابا سنة 1878باعتناء جارونيهكوسوتKOSUTT JARONIER،وهده الطبعة اقتصرت على قسم من الكتاب.
- طبعة ليدن سنة 1913باللغة الألمانية مع شروح وتعاليق وفهارس،باعتناءغوتولد وايلGOUTHOLD WEIL.
- طبعة القاهرة سنة 1953بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.

ولكن يعتبر «الإنصاف أقدم كتاب وصل إلينا في الفصل بين البصريين والكوفيين في المسائل الخلافية»[3].

[1] –ابن الأنباري, الإنصاف في مسائل الخلاف ، ص11.

[2] – ابن الأنباري, نفسه، ص11.

[3] – ابن الأنباري, نفسه، ص 5.

2- منهج ابن الأنباري في كتاب الإنصاف:

ما يميز كتاب الإنصاف «هو منهجه الخاص في عرض مسائله وفكره النحوي، فلم يؤلف أحد من سابقيه وفق منهجه، فقد ابتكره ابتكارا،وينقسم المنهج عنده على قسمين:**الأول** عام، ويخص مسائل الكتاب، و**الثاني** خاص، ويخص المسألة في ذاتها، فأما النسق العام للكتاب، فهو يقع في(121)مسألة من المسائل الخلافية المشهورة بين نحاة البصرة و الكوفة، حسب رؤية ابن الأنباري، ولم يردأن يدرج كل المسائل الخلاف»[1].

وكانت طريقته في المسألة تسير في مراحل:

«**الأولى**:يبدأ مسألة بقوله:((ذهب الكوفيون إلي أن))، ثم يذكر رأي البصرة بقوله:((وذهب البصريون إلي أن...)).

«**الثانية**: يذكر حجج الكوفيون بقوله:((أما الكوفيين فاحتجوا بأن قالوا...))،وإذا أراد تفصيل الحجج يذكر أراء النحاة وعللهم ،بقول:((ومنهم من تمسك بأن قال))»[2].

«**الثالثة**: يذكر حجج البصريون بقوله:((أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا))،وكذلك قد يميل إلي زيادة تفصيل، فيقول:((ومنهم من تمسك بأن قال)).

---

[1]- ابن الأنباري, الإنصاف في مسائل الخلاف، ص28.

[2]- ابن الأنباري, نفسه، ص29.

الرابعـة: الجـواب عـن المـذهب الـذي لا يـراه صـوابا، وكـان الغالـب مـذهب الكوفيـون، فيقول:((وأما الجواب عن كلمات الكوفيون))، وكان يراعي في ذلك إعادة نص حججهم، دون تغير في كلماتهم، ثم يجيب في كل حجة من حججهم بالتفصيل.

ولـم يختلـف مـنهج أبـي البركـات كثيـرا حينمـا كـان يوافـق الكوفيـون، فيتبـع الخطـوات السابقة»[1].

ثانيا:اعتمد أبو البركات في استنباط المسائل وتبيان أراء المدرستين على.

✓ أ -كتب البصريين:

- ومن بين الذين كان لهم دور هام نجد «سيبويه الذي اعتبره ابن الأنباري ممثلا لرأي المدرسة البصرية ، وقد أخذ عنه مباشرة أربع مسائل».
- وأما«المبرد فقد اخذ عنه في المقتضب عشر مسائل نصب المبرد فيها على الخلاف صراحة أو تلميحا».
- وكذلك«الزجاجي في كتابيه الإيضاح في علل النحو والجمل».
- ونجد «السيرافي في شرحه لكتاب سيبويه والذي كان له اثر كبير في الإنصاف حيث اخذ عنه ثمانية وثلاثين مسألة من مسائله،إما ينقل الخلاف أو اعتمد عليه كليا في الرأي أو ينقل عنه نصوصا كاملة».

[1]– ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف, ص30.

✓ **ب –كتب البغداديين:**

- ونجد من «الذين هم أميل إلى المذهب البصري ابن كيسان و ابن درستويه وابن النحاس، وهؤلاء وأولئك يمثلون علماء القرن الرابع الذين تعرضوا للخلاف في كتب النحو العامة أو الخاصة دون القدرة علي تحديد مقدار الاستفادة من كتبهم لفقدها وضياعها»[1].

✓ **ت**–و نقل بعض المسائل من«(**أمالي)أستاذه ابن الشجري** بنصها،ولم يزد على أن رتبها وفق منهجية مؤلفه، وهو يأتي بعد كتاب السيرافي أهمية،وقد اعتمد عليه أبو البركات في ست مسائل لم يوجد لها ذكر عند المتقدمين»[2].

✓ **ث– مصادر أخرى:**

وهي مصادر مجهولة،«حيث إن ما سبق اقتصر على استقاء إحدى وستين مسألة، ويبقى ستون أخر، لم يستطيع الشيخ محيي الدين إبراهيم الوصول إلى مصادرها،ويخمن أنها في الأغلب كتب ابن كيسان، وابن درستويه، وابن النحاس، وغيرهم ممن افردوا للخلاف كتبا خاصة، لم تصلنا»[3].

---

[1]– ابن الأنباري, الإنصاف في مسائل الخلاف،ص235–237–241–242.

[2]– ابن الأنباري, نفسه،ص269 الى 256.

[3] –ابن الأنباري,نفسه،ص 271–272–275.

ثالثا: سبب وزمن التأليف.

✓ أ-سبب التأليف :

ألف أبو البركات كتابه كما يقول« بناء على طلب جماعة من الفقهاء المتأدبين، والأدباء المثقفين المشتغلين بعلم العربية بالمدرسة النظامية ...أن يلخص لهم كتابا لطيفا، يشتمل على مشاهير المسائل الخلافية بين نحوي البصرة والكوفة ،على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة...فاستجاب لسؤالهم بهذا الكتاب، زاعما أنه(أول كتاب صنف في علم العربية على هذا الترتيب، وألف على هذا الأسلوب، لأنه ترتيب لم يصنف عليه أحد من السلف، ولم يألف عليه احد من الخلف. وقد فاته إن أبا جعفر النحاس، تلميذ الأخفش الصغير،المتوفى سنة 338هـ،قد ألف كتابا في اختلاف البصريين والكوفيين سماه المنهج»[1].

✓ ب-زمن التأليف:

لا نستطيع تحديد زمن التأليف تحديدا دقيقا لعدم ذكر المؤلف ذلك. لا يوجد كتب أخرى تحدد الزمن بدقة ،وقد رجح الدكتور محيي الدين إبراهيم أن ابن الأنباري ألف كتابه(الإنصاف) في العشرة الخامسة أو السادسة من القرن السادس الهجري أي بين سنتي(540هـ_560هـ)، ويرجح أيضا أنه بعد سنة 540 هـ،لأنه كما يبدو من أوائل كتبه حيث

[1]-ابن الأنباري, نفسه، ص11.

نجد إشارات متعددة إليه في كتب ابن الأنباري الأخرى كأسرار العربية والبيان وغريب إعراب القران ونزهة الالباء والإغراب في جدل الإعراب»[1].

رابعا:الأسباب التي أدت إلي الخلاف بين النحاة.

تسابق النحاة إلى أبواب الخلفاء لأخذ العطايا، وبذلك يكون البصريون قد قلدوا الكوفيون في ذلك[2].

– من الأسباب الخلاف فيما بينهم التعصب لمذهب معين«اختلاف المنهج المتبع في كل مدرسة فالبصريون اعتمدوا القياس والسماع ، لكن الكوفيين بالغوا في السماع »[3].

– وكذلك على «أقوال العرب حتى انهم قد بنوا قاعدة على شاهد واحد»[4].

– قد لخص الأمر السيوطي « فقال: اتفقوا على ان البصريين اصح قياسا، ألانهم لا يقيسون على الشاذ، والكوفيين أوسع راوية »[5].

– وقال« مما افتخر به البصريون على الكوفيون ان قالوا نحن نأخذ اللغة عن حرشة الضباب واكلة اليرابيع، وانتم تاخدونها عن أكلة الشوارز وباعة الكواميخ»[6].

---

[1]– ابن الانباري،الإنصاف في مسائل الخلاف، ص126 –127.

[2]– الطويل رزق، الخلاف بين النحويين، دراسة تحليل ، تقويم المكتبة الفيصلية،مكة المكرمة، ط1،1984م، ص78.

[3]–ينظر أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر، عالم الكتب ، القاهرة ، ط 9، 2010م،ص137 .

[4]– ينظر أحمد مختار عمر، نفسه، 138ص–139.

[5]– أبو سعيد السيرافي ،أخبار النحويين البصريين ، تح: الخفاجي،والزينيى، القاهرة ، طبعة بيروت ، د ط ،1955م ،ص90.

[6]– أبو سعيد السيرافي، السابق، ص 100.

خلاصة الفصل

- حتى وان ذكرت بعض المراجع ان غيره سبق، ولكن لم تصل تلك المؤلفات إلينا ،يعتبر الإنصاف أول كتاب وصل إلينا بهذا الترتيب لأنه لم يصنف عليه احد من السلف ولا الألف عليه احد من الخلف، ولكنه ليس أول كتاب ألف .
- والمتأمل في كتاب الإنصاف يلاحظ أن ابن الأنباري وظف الكثير من النصوص القرائية والشعرية، واما الأحاديث فكانت قليلة .
- كما يقول ابن الأنباري انه ألف كتاب الإنصاف بناء على طلب جماعة من الفقهاء والمتأدبين والأدباء.
- الموضوعية في الحكم والرأي وحرصه على عرضها بدقة ووضوح في الإنصاف وهذا ما يمثل عظمة ابن الأنباري وعلو قدره.

الفصل الثاني

مسائل الخلاف في القضايا الصرفية

المبحث الأول:مسألة الاسم والفعل.

أولا: مسألة الاختلاف في أصل اشتقاق الاسم.

ثانيا:مسألة القول في ((بئس)) و((نعم)) أفعلان هما أم اسمان.

ثالثا:مسألة القول ((افعل)) في التعجب اسم هو أو فعل.

المبحث الأول:مسألة الاسم والفعل

هذا باب من أهم الأبواب في العربية وهو تقسيم الكلمة إلى:اسم، وفعل، وحرف، وهو أقدم ما بلغنا من كلام العرب وقد عرّفه سيبويه في الكتاب بقوله: وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، وما يكون ولم يقع وما هو كائن لا ينقطع»[1].

وهو من الموضوعات التي شغلت العديد من الكتب الصرفية وأكثرها خصوبة.ويكون التفريق بين الاسم والفعل عن طريق "أل" التعريف فهي لا تقبل دخول الفعل، وكذلك التنوين.

1:تعريف الاسم

الاسم هو «ما وضع ليدل على معنى مستقل بالفهم ليس الزمن جزءا منه مثل رجل وكتاب»[2]، وأيضا عرفه أحمد الحملاوي بقوله: «ما دل على معنى في نفسه، دلالة مجردة عن الاقتران»[3]،كما عرفه إميل يعقوب في معجمها بقوله:«هو ما دل بذاته على

[1]– سيبويه، الكتاب، تج: عبد السلام محمد هارون، دار الكتب العلمية، بيروت, ط1، د ت، ص 12.

[2]– أحمد الحملاوي، شذ العرف في فن الصرف، د ط ، د ت، ص19.

[3]– ابن يعيش الموصلي، شرح المفصل للزمخشري، تج: إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العالمية، بيروت، لبنان، ط 1، ج1،2001م، ص81.

شيء محسوس،نحو "رجل ،عصفور"أو غير محسوس يعرف بالعقل ، نحو: "شجاعة ، شرف ". وهو في الحالتين غير مقترن بزمن»[1].

2: تعريف الفعل

أ- تعريف الفعل في اللغة والاصطلاح:

عرفه إميل بديع يعقوب بقوله:«هو ما دل على معنى في نفسه مقترن بزمان نحو"نجح"، "يدرس"، "اكتب"»[2].

بالإضافة لتعريف سيبويه للفعل، عرّفه أحمد الحملاوي بقوله: «الفعل هو ما وضع ليدل على معنى مستقل بالفهم والزمن جزء منه مثل كتب ويقرا وأحفظ[3].

أولا:المسالة (1).

الاختلاف في أصل اشتقاق الاسم؟

وأردت أن تكون هذه المسألة الأولى في هذا الفصل استناد إلى ما جاء في الكتاب، وهي مسألة صرفية كما نرى وهي تتعلق بالاسم والأصل في اشتقاقه، وهي خلافية، وقبل الدراسة نعرج على تفصيل المسألة باختصار كما طرحها ابن الأنباري في كتاب الإنصاف.

---

[1]- إميل بديع يعقوب ، المعجم المفصل في اللغة والأدب ، دار العلم الملايين ، بيروت، مج1، 1987م، باب(الهمزة)، ص102.

[2]- السابق، ص928-929.

[3]- أحمد الحملاوي، نفسه، ص19.

حيث ذهب «الكوفيون إلى أن الاسم مشتق من((الوَسْم)) وهو((العلامة)).

وأما ما ذهب إليه« البصريون إلى أنه مشتق من((السمُو)) وهو((العُلو))»[1].

أما ذهب إليه الكوفيون «فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه مشتق من((الوَسْم)) لأن؛ ((الوَسْم)) في اللغة هو ((العلامة)) والاسم((وسم على)) المسمى وعلامة له يعرف به إلا ترى انك إذا قلت زيد أو عمرو دل على المسمى فصار كالوسم عليه؟ فلذا قلنا انه مشتق من الوسم ولدلك قال أبو العباس احمد بن يحيى ثعلب الاسم بسمه توضع على الشيء يعرف به.

والأصل في ((اسم)) وسم،إلا إنه حذفت منه الفاء التي هي الواو في وَسْم، وزيدت الهمزة في أوله عِوَضًا عن المحذوف، ووزنه إِعْلٌ؛ لحذف الفاء منه»[2].

وأما بخصوص«البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه مشتق من السمُو، لأن السمُو في اللغة هو العلو، يقال: سما يَسْمُو سُمُوا، إذا علا، ومنه سمّيت السماء سماء لعلوّها ،والاسم يَعْلُو على المسمّى، ويدل على ما تحته من المعنى، ولذلك قال أبو العباس محمد بن يزيد المبرد: الاسم ما دل على مسمّى تحته، وهذا القول كافٍ في الاشتقاق،لا في التحديد، فلمّا سَمَا الاسم على مُسمّاه وعَلَا على ما تحته من معناه دل على أنه مشتق من ((السمُو))، لا من ((الوَسْم))»[3].

---

[1] - ابن الأنباري, الإنصاف في مسائل الخلاف, ج1،ص 4.

[2] – ابن الأنباري،نفسه, ص5.

[3] - ابن الأنباري, نفسه ، ص. 6.

ومنهم من أراد أن يتمسك بحجته «فقال: إنما قلنا إنه مشتق من السمو وذلك لأن هذه الثلاثة الأقسام التي هي الاسم والفعل والحرف لها ثلاثُ مرات.

فمنها ما يُخْبَر به وُيُخْبَر عنه وهو الاسم نحو((اللهُ ربنا، ومحمدٌ نبينا)) وما أشبه ذلك، فأخبرتَ بالاسم وعنه، ومنها ما يخْبَر به ولا يخْبَر عنه، وهو الفعل، نحو ((ذهب زيد))، و((انطلق عمرو)) وما أشبه ذلك ،فأخبرت بالفعل، ولو أخبرت عنه فقلت ((ذهب ضرب))((وانطلق))،((كتب)) لم يكن كلامًا؛ ومنها ما لا يخبر به ولا يخبر عنه، وهو الحرف، نحو ((من، ولن، وبل)) وما أشبه ذلك.

فلما كان الاسم يخبر به ويخبر عنه، والفعل يخبر به ولا يخبر عنه، والحرف لا يخبر به ولا يخبر عنه، فقد سما [الاسم] على الفعل والحرف: أي عَلَا، فدل على أنه من((السمو))، والأصل فيه سِمْوٌ على وزن فِعْلٍ بكسر الفاء وسكون العين– فحُذِفت اللام التي هي الواو وجعلت الهمزة عوضًا عنها، ووزنه إفْعل؛ لحذف اللام منه[1].

وأما الجواب عن« كلمات الكوفيين: قولهم«إنما قلنا إنه مشتق من ((الوَسْم))لأن ((الوَسْم)) في اللغة العلامة، والاسم((وَسْمٌ)) على المسمى وعلامة عليه يعرف به قلنا: هذا وإن كان صحيحًا من جهة المعنى، إلا أنه فاسد من جهة اللفظ، وهذه الصناعة لفظية،فلابد فيها من مراعاة اللفظ. ووجه فساده من جهة اللفظ من خمسة أوجه[2]:

1 -ابن الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص5.

2–ابن الأنباري, السابق، ص6.

الوجه الأول:أنا أجمعنا على أن الهمزة في أوله همزة التعويض، وهمزة التعويض إنما تقع تعويضًا عن حذف اللام، لا عن حذف الفاء، ألا ترى أنهم لما حذفوا اللام التيهي الواو من بَنَوٍ عوضوا عنها الهمزة في أوله فقالوا: ابْن. ولما حذفوا الفاء التي هي الواو من((وِعْدٍ)) لم يعوضوا عنها الهمزة في أوله فلم يقولوا ((إِعْدٌ))، وإنما عوضوا عنها الهاء في آخره فقالوا: ((عِدَة))؛ لأن القياس فيما حُذِفَ منه لامُه أن يُعَوض بالهمزة في أوله،وفيما حذف منه فاؤه أن يعوض بالهاء في آخره، والذي يدل على صحة ذلك أنه لا يوجد في كلامهم ما حذف فاؤه وعوض بالهمزة في أوله، كما لا يوجد في كلامهم ما حذف لامه وعُوض بالهاء في آخره، فلما وجدنا في أول((اسم)) همزة التعويض علمنا أنه محذوف اللام، لا محذوف الفاء؛ لأن حمله على ما له نظير أولى من حمله على ما ليس له نظير؛ فدل على أنه مشتق من ((السمُو)) لا من ((الوَسْم)).

والوجه الثاني: أنك تقول ((أسْمَيته)) ولو كان مشتقا من الوَسْم لوجب أن تقول ((وَسَمْته)) فلما لم تقل إلا ((أسميتُ))دل على أنه من ((السمُو))، وكان الأصل فيه ((أَسْمَوتُ))، إلا أن الواو التي هي اللام لما وقعت أربعة قلبت ياء، كما قالوا((أَعْلَيْتُ، وأدعيت))، والأصل:

((أعلوت))،((أدعوت))، إلا أنه لما وقعت الواو أربعة قلبت ياء، فكذلك ها هنا([1]).

وإنما وجب أن تقْلَب الواو ياء أربعة من هذا النحو حَمْلًا للماضي على المضارع، والمضارع يجب قلب الواو فيه ياء نحو ((يعْلِي))،((وُيُدْعِي))، ((ويمْسِي)) الأصل فيه

[1]- ابن الأنباري ،الإنصاف في مسائل الخلاف، ص6.

((يعْلِو))،((وُيُدْعِو))،((وُيُسْمِو))وإنما وجب قلبها ياءً في المضارع. لوقوعها ساكنة مكسوًرًا ما قبلها؛ لأن الواو متى وقعت ساكنة مكسوًرًا ما قبلها وجب قلبها ياء، ألا ترى أنهم قالوا: ((ميقات، وميعاد، وميزان))، والأصل((مِوْقَات، ومِوْعَاد، ومِوْزان))؛ لأنه من الوَقْت ،((والوَعْد، والوَزْن))؛ إلا أنه لما وقعت الواو ساكنة أمكسور ما قبلها وجب قلبها ياء؛ فكذلك ها هنا. وإنما حملوا الماضي على المضارع مراعاة لما بَنَوْا عليه كلامهم من اعتبار حكم المشاكلة، والمحافظة على أن تجري الأبواب على سَنَن واحد، ألا ترى أنهم حملوا المضارع على الماضي إذا اتصل به ضمير جماعة النسوة نحو((تضْرِبْنَ)) وحذفوا الهمزة من أخوات ((أُكْرِمُ)) نحو ((نكْرِم، وتكْرِم، ويكْرِم)) والأصل فيه ((نُؤَكْرِم، وتُؤَكْرِم، ويؤَكْرِم)) [1] كما قال: فَإنهُ أَهْلٌ لأَن يُؤَكْرَما

حملًا على أُكْرِم وإنما حذفت إحدى الهمزتين من((أُكرم)) لأن الأصل فيه ((أأَكْرم))فلما اجتمع فيه همزتان كرهوا اجتماعهما؛ فحذفوا إحداهما تخفيفًا، ثم حملوا سائر أخواتها عليها في الحذف، وكذلك حذفوا الواو من أخوات((يَعِدُ))، نحو ((أَعِدُ، وَنَعِدُ، وتعِدُ))والأصل فيها: ((أَوْعِد، وَنَوْعِد، وتَوْعِد))، حملًا على((يَعِد))، وإنما حذفت الواو من((يعد)) لوقوعها بين ياء وكسرة ، كل ذلك لتحصيل التشكل والفرار من نفرة الاختلاف، فكذلك هاهنا حملوا الماضي على المضارع ،وبل أولى، وذلك لأن مراعاة المشاكلة بالقلب أَقْيَسُ من مراعاة المشاكلة بالحذف[2]؛ لأن القلب تغيير يعرض في

1- ابن الأنباري،الإنصاف في مسائل الخلاف،ص7 .
2- ابن الأنباري ،نفسه ،ص8.

نفس الحرف، والحذف إسقاط لأصل الحرف، والإسقاط في باب التغيير أتم من القلب[1]، فإذا جاز أن يُرَاعُوا المشاكلة بالحذف فبالقلب أولى. وأما قلب الواو ياء في الماضي في نحو((تغازَيْتُ،وترجيت))وإنّ لم تقلب ياء في المضارع لأن الأصل في ((تغازيت،غازيت))، وفي((ترجيت،رجيت))، فزيدت التاء فيهم لتدل على المطاوعة، و((غازيت، ورجيت)) يجب قلب الواو فيهما ياء في المضارع، ألا ترى أنك تقول في المضارع: ((أُغَازي، وأُرجي))، فكذلك في الماضي، وإذا لزم هذا القلب قبل الزيادة في ((غازيت))، ((أغازي))و((رجيت)) ((أرجي)) فكذلك بعد الزيادة في((تغازيت))،((ترجيتُ))، حملًا((لتغازيت)) على ((غازيت))، و((ترجيتُ)) على ((رجيت))، مراعاة للتشاكل، وفرارً من نفرة الاختلاف[2].

والوجه الثالث: أنك تقول في تصغيره ((سُمَيّ))ولو كان مشتقا من ((الوَسْم)) لكان يجب أن تقول في تصغيره ((وُسَيْم)) كما يجب أن تقول في تصغير((زِنَة)): ((وُزَيْنَة))، وفي تصغير ((عِدَة)): ((وُعَيْدَة))؛ لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها، فلما لم يجز أن يقال إلا ((سُمَي)) دل على أنه مشتق من((السمُو))، لا من ((الوَسْم)) .

والأصل في ((سَمَي)) :((سُمَيْو))، إلا أنه لما اجتمعت الياء والواو والسابق منهما ساكن قلبوا الواو ياء، وجعلوهما ياء مشدّدة، كما قالوا: ((سيد،وجيد،وهين،وميت)). والأصل فيه: ((سَيْوِد،وجَيْوِد،وهَيْوِن،ومَيْوِت))[3]؛ لأنه من

1- ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف،ص9.
2- ابن الأنباري،نفسه،ص ن.
3- ابن الأنباري،نفسه،ص ن.

((السؤدد،الجود،الهوان،والموت))، إلا أنه لما اجتمعت الياء والواو والسابق منهما ساكن قلبوا الواو ياء، وجعلوهما ياء مشددة، وكذلك أيضًا قالوا: ((طوَيْتُ طبا)) ،((ولوَيَتُ ليا))،((وشَوَيتُ شَيا))، والأصل فيه: ((طَوْيًا))،((ولوْيًا))،((وشَوْيًا))، إلا أنه لما اجتمعت الواو والياء والسابق منهما ساكن قلبوا الواو ياء، وجعلوهما ياء مشددة ،وإنما وجب قلب الواو إلى الياء دون قلب الياء إلى الواو لأن الياء أَخْف من الواو؛ فلما وجب قلب أحدهما إلى الآخر كان قلبُ الأثْقَلِ إلى الأخف من قلب الأخَف إلى الأثقل[1].

والوجه الربع: أنك تقول في تكسيره ((أَسْمَاء)) وأسام ,ولو كان مشتقا من ((الوَسْمِ)) لوجب أن تقول: ((أوسام))، ((وأواسيم))؛ فلما لم يجز أن يقال إلا أسماء دل على أنه مشتقّ من((السمُو، لا من ((الوَسْم)).

والأصل في أسْمَاء ((أسْمَاو))، إلا أنه لما وقعت الواو طرفا وقبلها ألف زائد قلبت همزة كما قالوا: ((سَمَاء، وكَسَاء، وَرَجَاء، وَنَجَاء)). والأصل فيه: ((سماو، وكساو، ورجاو ،ونجاو))؛ لقولهم:((سَمَوْت،وكَسَوْت،وَرَجَوْت، وَنَجَوْت))، إلا أنه لما وقعت الواو طرَفًا وقبلها ألف زائدة قلبت همزة.

ومنهم من قال: إنما قلبت ألفًا لأن الألف التي قبلها لما كانت ساكنة خفية زائدة –والحرف الساكن حاجزٌ غيرُ حصين– لم يعتدوا بها، فقدروا أن الفتحة التي قبل الألف قد وليت الواو وهي متحركة[2]، والواو متى تحركت وانفتح ما قبلها وجب أن تقلب ألفًا

[1] -ابن الأنباري ،الإنصاف في مسائل الخلاف ، ص10 .
[2] -ابن الأنباري ، نفسه ، ص ن.

،ألا تـــرى أنهـــم قـــالوا: ((سَـــمَا،وعَلَا، ودَعَـــا، وغَـــاز))[1]، والأصـــل فيهـــا ((سَـمَو ،وعَلَوَ ،ودَعَوَ ،وغَزَو))؛ لقـولهم: ((سَـمَوْت،وعَلَوْت،ودَعَوْت،وغَزَوْت))، إلا أنـه لمـا تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا، فكذلك ههنا قلبوا الواو في أسْمَاوٍ ألفا، فاجتمع فيه ألفان: ألف زائدة، وألف منقلبة عن لام الكلمة، والألفان ساكنان، وهما لا يجتمعان، فقلبت الألف الثانية المنقلبة عن لام الكلمة همزة لالتقاء الساكنين، وإنما قلبت إلى الهمزة دون غيرها من الحروف لأنها أقربُ الحروف إليها؛ لأن الهمزة هَوَائية، كما أن الألف هَوَائية، فلما كانت أَقْرَبَ الحروف إليها؛ كان قلبها إليها أولى من قلبها إلى غيرها.

والوجه الخامس: أنه قد جاء عن العرب أنهم قالوا في اسم: سُمًى، على مثال عُلًى ،والأصل فيه((سُمَو))، إلا أنهم قلب و الواو منه ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها... وفيه خمس لغات: اسم بكسر الهمزة، واسم بضمها، وسِمٌ بكسر السّين وسُمٌ بضمها..ويروى سُمُهْ بضم السّين، وسُمًى على وزن عُلى، على ما بيّنّا. ولله أعلم»[2].

- ✓ – وبعد استعرضنا لهذه المسألة ما نجده هو أنها تتلخص في الخلاف القائم بين النحاة البصريون والكوفيون ,وهو أنا لاسم مشتق من الوسم كما ذهب أليه أصحاب المذهب الكوفي، أم من السمو كما قال أصحاب المذهب البصري، وهذا الخلاف لقد تطرق لمناقشته العلماء بما كان لديهم من أدوات البحث قديمة، أماما أردناه نحن

[1] -ابن الأنباري ،الإنصاف في مسائل الخلاف ،ص 10.

[2] – ابن الأنباري,نفسه، ص ن.

هـو إعـادة الدارسـة فسـوف أقـوم بمناقشـته مـن خـلال الأدوات الحديثـة للبحـث وهـذا بالارتكاز على علم الأصوات بشكل رئيسي في الدراسة.

- ✓ –وننطلق في دراستنا من الرأي الذي ذهب أليه الكوفيون فهم يرون أن الاسم مأخوذ من الوسم، وهو العلامة، والاسم وسم على المسمى وما علينا ألا بالتحليل الصوتي للكلمة وهى على النحو الآتي: ((وسم)) : ((وِسْم))
- ✓ –وكمـا نـرى أن عمليـة النطـق لهـذه الكلمـة لـيس بـالنطق صـعب، فـالحروف نجـدها متجانسة في ما بينها أي في أماكنها، وفي العربية كثير من الكلمات التي تحمل هذا الوزن نفسه، هذا وتحمل بعضاً من أصوات هذه الكلمة، من مثل كلمة: ((وِقْرٌ))
- ✓ –هذه الكلمة في رأينا لا تشكل سبباً مقنعاً لحذف فائها، كما ذهب بالقول الكوفيون، بل هناك كلمات تمتاز بصفات مماثلة لهذا كلمة في صفاتها ولكن لم يحدث عليها أي حذف صرفي من شأنه أن يكون الركيزة التي يقوم عليها الخلاف.

أما ما ذهب إليه البصريون، فإنهم يرون أن كلمة اسم مشتقة من السمو، وهذا يعني أن أصل كلمة اسم هو سمو ولهذا وجب علينا كتابة الكلمة بالكتابة الصوتية وهى كآلاتي: ((سِمْو)).

- ✓ –وإذا نظرنا إلى مخارج الأصوات لهذه الكلمة فإننا نجد أن السين «والذي ينتج من أسلة اللسان وهى مستدق طرف اللسان في اتجاه الأسنان ومقدمته مقابل اللثة العليا،

مع رفع الطبق ليسد المجرى الأنفي،ومع كل هذا لا يحدث دون ذبذبه في الأوتار الصوتية »[1].

- ✓ –أما الصوت التالي في الكلمة فهو صوت الكسرة، «ويتم إنتاجه من خلال رفع مقدم اللسان باتجاه منطقة الغار، ولكن مع ترك فارغ يسمح بمرور الهواء دون احتكاك مسموع»[2]، و«يحدث ذلك مع ذبذبة الأوتار الصوتية»[3].
- ✓ –أما الصوت التالي في الكلمة فهو صوت الميم، و«الميم صوت أنفى ينطق بانطباق الشفتين تماماً فيحبس خلفهما الهواء وينخفض الطبق ليتمكن الهواء من الخروج عن طريق الأنف مع حدوث ذبذبة في الأوتار الصوتية»[4].
- ✓ –وما بخصوص الحرف التالي وهو حرف الواو «يحدث بارتفاع أقصى اللسان نحو سقف الحنك، بحيث يسمح للهواء الخارج بالاحتكاك، وإحداث نوع من الحفيف»[5].
- ✓ –نستخلص من خلال هذه الدراسة ومن كل ما ذكرناه بخصوص مخارجا لأصوات الكلمتين التي تطرقنا إليهما في واللتين كان الخلاف قائم عليهم بين النحاة البصريين والكوفيين في أيهما أصل اشتقاق الاسم فإننا نري إن كلمة((وسم)) لا تشكل عقبة

---

[1]– عبد التواب رمضان، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع،القاهرة،ط3،1997م، ص31.

2– كمال محمد بشير، علم اللغة العام القسم الثاني الأصوات، مركز الإنماء القومي، ط 1، د ت،ص198.

[3]– عبد التواب رمضان، نفسه، ص 47.

1– السابق، ص43 .

[5]– ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص37.

كبيرة في النطق في حين أن نطق كلمة ((سمو)) يتخللها نوع من ثقل وهدا ناتج عن أسباب هي :

1 – تقارب الحروف من حيث صوت المخارج، فهي قريبة من بعضها البعض فالكسرةمن طرف اللسان كما هو الحال بخصوص السين والميم والواو يخرجان من الشفتين إذن هم يشتركان في المخارج، فالكسرة ومن هنا فإن التقارب في مخرج هذه الأصوات يوجد شيئاً من الثقل في نطقها.

2 – وجود شبه الحركة في حشو الكلمة يسبب ثقلا في نطقها حيث أن شبه الحركة أصعب وأثقل في النطق من الحركة أنها تحتاج إلى جهد عضلي أكثر بسبب أن الحركات تخرج بالإطلاق الهواء وهو أسهل من طريقة نطق شبه الحركة بسب ما فيها من احتكاك.

3 – إن وجود الحركة المزدوجة في كلتا الكلمتين إلا أنها الكلمة ((سمو))من النوع الصاعد وهي أكثر ثقلا من النوع الصاعد الذي نراه في كلمة ((وسم)) في مقطعها الأول ومن هنا فان نطق كلمة ((سمو)) أصعب من نطق كلمة وسم ، وتحتاج إلى جهد أكثر.

- ✓ –ولما كان نطق كلمة ((سِمْوٌ)) : أصعب وأثقل ويحتاج نطقه إلى جهد عضلي مقارنة مع كلمة ((وِسْمٌ)) احتاجت لحذف لام الكلمة الأولى، من أجل تخفيف النطق، وبقيت على حال((سم))، فهي إذن الأصل الذي اشتقت منه كلمة ((اسم))، ولكن نتيجة التنافر

الحاصل بين أصوات تلك الكلمة الأصل كان الحذف من أجل تحقيق السهولة في النطق، ولذا فإننا نري أنّ أصلها ((سمو))وهي مشتقة من ((السمو))، وليس ((الوَسْم)) كما ذهب الكوفيون.

ثانيا:المسألة (14).

القول في (بئس) و(نعم)،فعلان هما أم اسمان؟

سأتناول في هذه المسألة الخلاف الصّرفي الذي جرى بين الكوفيون والبصريون حول ((نعم، وبِئس)) أهما اسمان أم فعلان؟ وقبل أن أخوض في حسم الخلاف نقدم عرضاً ملخصاً للمسألة.

حيث«ذهب الكوفيون إلى أن((نعْمَ، وبِئْسَ)) اسمان مُبْتَدَآن».وأما ما ذهب إليه البصريون بأن قالوا «أنهما فعلان ماضيان لا يتصرفان، وإليه ذهب علي بن حمزة الكسائي من الكوفيين»[1].

أما«الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنهما اسمان دخول حرف الخفض عليهما؛ فإنه قد جاء عن العرب أنها تقول ((ما زيد بنعم الرجُلُ)) قال حسّان بن ثابت:

ألستُ بِنِعْمَ الجارُ يؤْلِفُ بَيْتهُ أخَا قِلةٍ أو مُعْدِمَ المال مُصْرِمَا

وحُكي عن بعض فصَحَاء العرب أنه قال ((نِعْمَ السيْرُ على بِئْسَ العَيْر))[2]وحكى أبو بكر ابن الأنباري عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب عن سلمة عن الفراء أن

[1] -ابن الأنباري،الإنصاف في مسائل الخلاف،ص85.

[2] – ابن الأنباري، نفسه، ص86.

أعرابيا((بُشرَ بمولودة)) فقيل لـه: ((نعـم المولـودة مولودتـك))! فقـال ((والله مـا هـي بـنعم المولودةْ)):((نُصرْتهَا بكاء))،((وِبرِها سرقة)) فأَدْخَلُوا عليها حرف الخفض، ودُخُولُ حرف الخفض يدل على أنهما اسمان؛ لأنه من خصائص الأسماء.

ومنهم من أراد أن يتمسّك بحجته فقال: الدليل علـى أنهما اسمان أن العرب تقول: ((يا نِعـم المـولى ويـا نِعـم النصـيرُ))فنـداؤهم ((نعـم)) يـدل علـى الاسـمية؛ لأن النـداء مـن خصائص الأسماء، ولو كان فعلا لما توَجهَ نحوه النداء...

ومنهم من يتمسّك برأيه فقال: الدليل على أنهما ليسا بفعلين أنه لا يحسن اقتران الزمان بهما كسائر الأفعال، ألا ترى أنك لا تقول نِعم الرجلُ أمْسِ ((ولا نعم الرجلُ غدًا)) ،وكذلك أيضًا لا تقول ((بئس الرجل أمس)) ولا((بئس الرجل غدًا)) فلما لم يحسن اقتران الزمان بهما عُلم أنهما ليسا بفعلين»[1].

ومـنهم مـن تمسّـك بـأن قـال:« الـدليل علـى أنهمـا ليسـا بفعلـين أنهمـا غيـرُ متصـرفين،لأن التصـرف مـن خصـائص الأفعـال؛ فلمـا لـم يتصـرفا دلّ علـى أنهمـا ليسـا بفعلين»[2].

ومـنهم مـن تشـبّت برأيـه قـال: الـدليل علـى أنهمـا ليسـا بفعلـين أنـه قـد جـاء عـن العـرب ((نعـيم الرجـلُ زيـد)) ولـيس فـي أمثلـة الأفعـال فَعيلٌ ((أَلبتـة))، فـدلّ علـى أنهمـا اسمان، وليسا بفعلين»[1].

---

[1]– ابن الأنباري, نفسه، ص87.

[2] - ابن الأنباري، نفسه، ص ن.

وأما بخصوص البصريون فاحتجوا بأن قالوا:« الدليلُ على أنهما فعلان اتصالُ الضمير المرفوع بهما على حد اتصاله بالفعل المتصرف؛ فإنه قد جاء عن العرب أنهم قالوا ((نعْمَا رجلين، ونِعْمُوا رجالًا)) وحكى ذلك الكسائي، وقد رفعا مع ذلك المُظْهَرَ في نحو ((نعم الرجلُ))، ((وبئس الغلامُ)) والمضمار في نحو ((نعم رجلًا زيدٌ))، ((وبئس غلامًا عمرو)) فدلّ على أنهما فعلان».

ومنهم من تمسك بأن قال:« الدليل على أنهما فعلان اتصالهما بتاء التأنيث الساكنة التي لا يقلبها أحدٌ من العرب في الوقف هاء كما قلبوها في نحو رحمة وسنة وشجرة، وذلك قولهم ((نعمتِ المرأةُ، وبئست الجاريةُ)) لأن هذه التاء يختصّ بها الفعل الماضي لا تتَعَداه، فلا يجوز الحكم باسمية ما اتصلت به»[2]...

ومنهم من تمسك بأن قال:« الدليل على أنهما فعلان ماضيان أنهما مبنيان على الفتح، ولو كانا اسمين لما كان لبنائهما وجه؛ إذ لا علة ههنا توجب بناءهما، وهذا تمسّكٌ باسْتصْحَاب الحال،وهو إبطاء ما كان عليه لانعدام النظير، وهو الحكم الذي يثبت فيه الزمان الثاني بناء على الزمان الأول، وهو من أضعف الأدلة، والمعتمد عليه ما قدمنا»[3]

ويرد ابن الأنباري على كلمات الكوفيين«باعتبار أن الأصل في(("نعم" و"بئس")) أنهما فعلان وليسا اسمين، فيقول إن دخول حرف الجر عليهما أنماه و بتقدير الحكاية،

---

[1] - ابن الأنباري،الإنصاف في مسائل الخلاف،ص87.

[2]– ابن الأنباري,نفسه، ص88.

[3] - ابن الأنباري ،السابق ،ص ن .

وهذه الحكاية في كلام العرب كثيرة، وفي كلام الله كذلك، فلما كَثُر في كلامهم حُذف ها هنا عبارة " مقول فيه "، أي: ما هي بِغير مقول فيها بئس العير،وأما دخول النداء عليها، فقد رده ابن الأنباري أيضا« بأن ذلك من باب حذف المنادى للعلم به،وقولهم إن النداء لا ينفك عن الأمر»، ورده ابن الأنباري أيضا« بقوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَٰٓأَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَٰجِدِينَ ﴾[1]

أما قولهم إنه لا يحسن اقتران الزمان بهما، فرد ابن الأنباري أيضا« بأن الأصل فيهما أن يدلا على الماضي فحسب؛ لدلالتهما على المدح والذم واقتصارهما على ذلك المعنى، أما قولهم إنه جاء((نعيم)) وهذا ليس من أوازن الأفعال البتة، فرده ابن الأنباري بأن هذه الكلمة مما انفرد بروايتها قطرب، وهي رواية شاذة، ولا يحتج بها»[(2)].

- ✓ –وبعد ذكر المسألة والغوص في مجريات أحداثها وكما تطرق إليه ابن الأنباري في كتابه وبغض النظر مع من وقف ما نراه هو أنه كل هاتين المدرستين رأيه بحجة يؤكد فيها ما ذهب إليه و يدحض بها من ناحية أخري ما ذهب إليه غيره فالبصري ذهبوا إلى أنهما فعلان ماضيان جامدان ودهب الكوفيون إلى إنهما اسمان [(3)].

[1] سورة يوسف، (الآية 4)

[2]– ابن الأنباري، نفسه، ص 89.

[3] – عبد الهادي الفضلى، مختصر النحو، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، ط 7،1980م، ص210 .

- ✓ وانطلاقا من هذا الخلاف علينا أن نقوم بدارسة هاتين الكلمتين وتحليلها صوتي، ألانها في الأغلب يقودنا إلى الرأي الأنسب و كلمة نِعْمَ " تكتب صوتياً على النحو الآتي: ((نِعْمَ)).

ومخارج أصوات هذه الكلمة وطريقة حدوثها يكون على النحو الآتي:

- ✓ -تبدأ الكلمة بصوت النون، «وهو صوت أنفي مجهور، يتم نطقه يجعل طرف اللسان متصلب أحكام باللثة يمنع مرور الهواء من الفم، مع خفض الطبق ليفتح المجرى الأنفي، فيمر الهواء محدثاً نوعاً من الحفيف، ويتم هذا مع حدوث ذبذبة الأوتار الصوتية»[1].
- ✓ وأمّا الصوت التالي في الكلمة فهو صوت الكسرة، «وأماإنتاج الكسرة يكون من خلال ارتفاع مقدم اللسان باتجاه منطقة الغار، ولكن مع ترك فارغ يسمح بمرور الهواء »[2]، ويحدث ذبذبة في الأوتار الصوتية.
- ✓ -أما حرف العين« فهي صوت رخو احتكاكي مجهور مرقق »[3]، يتم نطقه بتضييق عند لسان المزمار ونتوء لسان المزمار إلى الخلف وفي الوقت نفسه يرتفع الطبق ليسد المجرى الأنفي وتهتز معه الأوتار الصوتية .

---

[1]– ينظرعبد التواب رمضان، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغة، ص 49.

[2]– ينظر كمال محمد بشير، علم اللغة العام، ص 198.

[3]– عبد القادر مرعى العلي الخليل،المصطلح الصوتي عند العلماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصرة، جامعة مؤتة الكرك، الأردن، ط1،1993م، ص68.

- ✓ –أما الصوت التالي في الكلمة صوت الميم، «والميم أنفى تنطق الشفتين تنطبق تاماً مع فيحبس الهواء خلفهما الهواء وينخفض الطبق ليتمكن من الخروج عن طريق الأنف مع حدوث ذبذبة في الأوتار الصوتية»[1].
- ✓ –أما الفتحة «فتنتج عند وقوع اللسان مستويات في قاع الفم«[2]، و«يكون مقدم اللسان مرتفعاً شيئاً بسيطاً جداً تجاه اللثة، ويرتفع مؤخر اللسان تجاه الطبق، متسعاً أمام الهواء الخارج من الرئتين،مع حدوث ذبذبة في الأوتار الصوتية»[3].

كل هذه الأصوات التي ذكرناها تكون كلمة ((نعم))

- ✓ –نبدأ بحرفالباء «فهي صوت مجهور مرقق يتم نطقه بضم الشفتين ورفع الطبقليغلق ما بين الحلق والتجويف الأنفي،مع ذبذبة الأوتار الصوتية، ويتم فتح هذا الانغلاق فجأة؛ ليخرج الهواء عبر المجرى المنغلق»[4].
- ✓ –وأما الهمزة «تنطق بإغلاق الأوتار الصوتية إغلاق تاما يمنع مرور الهواء فيحبس خلفهما ثم تنفتح فجأة فينطلق الهواء منفجرا المزمار»[5].

---

[1]–عبد التواب رمضان، نفسه، ص 55.

[2]–كمال محمد بشير، نفسه،ص198 .

[3]– إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، ط5 ،1975م، ص 63.

[4]–عبد التواب رمضان، نفسه، ص42.

[5]–عبد القادر مرعى العلي الخليل، نفسه، ص56.

- ✓ –أما السين «فهي من الحروف الأسيلة لأنه تنتج من أسله اللسان وهي مستدق طرف اللسان في اتجاه الأسنان ومقدمته مقابل اللثة العليا ،مع رفع الطبق لإغلاق المجرى الأنفي، وهذا دون يحدث ذبذبة في الأوتار الصوتية»[1].
- ✓ –وبعد أن بيّنا مخارج الحروف التي تتكون منهما الكلمتان أي نعم وبئس فإننا نلاحظ أن هاتين الكلمتين من خلال الكتابة الصوتية أن تكوينهما الصوتي مشابهتان للتكوين الصوتي للأسماء، فهناك كثير من الأسماء لها الصفة نفسها في الترتيب الصوتي منها مثل:((حِمْل)).
- ✓ –وغيرها الكثير من الكلمات التي تأتي على الوزن نفسها، وبالترتيب الصوتي نفسه أيضا، وهذه الكلمات كلها نجدها أسماء، ولم نجد من العلماء سوء القدماء أو المحدثون من قال بأنها فعل،لأن هذه الوزن من أوازن الأسماء وليست من أوزان الأفعال، ولا نجد هذه أوزان في الأفعال ولا نجد هدا إلا في حالة أن يكون الفعل الماضي مبنياً على السكون من فعل أجوف يائي، مثل: ((بِعْتُ)).
- ✓ –وهذه الكلمة لا يمكن لنا أن نجعلها أصلاً نقيس عليه ما هو حاصل مع الكلمات السابقة، وذلك لأن هذه الكلمة في الحقيقة جملة، إذ إنها تتكون من فعل وفاعل.

[1]– عبد التواب رمضان، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغة، ص31.

- ✓ –وبناء على تقدم ومن توضيحات من خلال الكتابة الصوتية فإننا نرى أن رأي الكوفيين اقرب إلى الصواب من رأي البصريين لأن هاتين الكلمتين مرتبتان صوتيا ترتيبا مشابه اللترتيب الصوتي للأسماء، وبناء عليه فهما اسمان، والله أعلم.

ثالثا: المسألة(15)

القول في(أفعل) التعجب اسم هو أو فعل ؟

ومن المسائل الصرفية التي سأدرسها في هذا الفصل مسألة " أفعل في التعجب"، وقبل أن أشرع ببيان أريي في هذه المسألة، ودارستها دارسة حديثة، أورد فيما يلي عرضاً سريعاً لهذه المسألة من كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري.

حيث«ذهب الكوفيون إلى أن ((أفعل)) في التعجب نحو ((ما أَحْسَنَ زيدًا))اسمٌ . وأما ما ذهب إليه البصريون« إلى أنه فعل ماضٍ، وإليه ذهب أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي من الكوفيون»([1]).

أما الكوفيون فاحتجوا لتقوية نظرتهم بأن قالوا:« الدليل على أنه اسم أنه جامد لا يتصرّف، ولو كان فعلًا لوجب أن يتصرّف؛ لأن التصرّف من خصائص الأفعال، فلما لم يتصرّف وكان جامدًا وجب أن يلحق بالأسماء».

[1] -ابن الأنباري ،الإنصاف في مسائل الخلاف،ص104.

ومنهم من تمسّك بحجته بأن قال:« الدليل على أنه اسم أنه يدخله التصغير، والتصغير من خصائص الأسماء، قال الشاعر:

يَامَا أُمَيْلِحَ غِزْلَانًا شَدَن لنَا مِنْ هَؤُليائِكُن الضالِ والسمُرِ[1]

فأميلح: تصغير أملح، وقد جاء ذل ك كثيرًا في الشعر وسَعَةِ الكلام.

- ✓ –كما قالوا:« ولا يجوز أن يقال:إن فعل التعجب لزم طريقة واحدة، وضارع الاسم، فلحقه التصغيرلأنا نقول: هذا ينتقض بليس وعسى فإنهما لزما طريقة واحدة، ومع هذا لا يجوز تصغيرهما، وأبلغ من هذا النقض وَأَوْكَد مثال« أَفْعِل به» في التعجب، فإنه فعل لزم طريقة واحدة، ومع هذا فإنه لا يجوز تصغيره».

ومنهم من تمسّك بحجته بأن قال:« الدليل على أنه اسم أنه تصِحّ عينه نحو ((ما أَقْوَمَهُ، وما أَبْيَعَهُ))كما تصح العين في الاسم في نحو((هذا أقوم منك، وأبيع منك)) ولو أنه فعل كما زعمتم لوجب أن تُعَلّ عينه بقلبها ألفًا، كما قلبت من الفعل في نحو: قام وباع وأقام وأباع في قولهم((أَبَعْتُ الشيء)) إذا عرّضته للبيع، وإذا كان قد أُجْري مجرى الأسماء في التصحيح مع ما دخله من الجمود والتصغير وجب أن يكون اسمًا.

والذي يدل على أنه ليس بفعل وأنه ليس التقدير فيه: شيء أَحْسَنَ زيدًا قولهم"ما أَعْظَمَ الله" »[2]ولو كان التقدير فيه ما زعمتم لوجب أن يكون التقدير((شيء أعظم الله، والله تعالى عظيم لا بِجَعْلِ جاعل...))

---

[1]– البيت لقيس بن الملوح، ديوانه،جمع،تح:عبد الستار أحمد فراج، مكتبة القاهرة، مصر، د ت، ص 130.

[2]– ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 105.

وأما بخصوص البصريون فاحتجوا بأن قالوا:« الدليل على أنه فعل أنه إذا وُصِلَ بياء الضمير دخلت عليه نون الوقاية، نحو((ما أَحْسَنَني عندك، وما أظرفني في عينك، وما أعلمني في ظنك)) ونون الوقاية إنما تدخل على الفعل لا على الاسم، ألا ترى أنك تقول في الفعل ((أَرْشَدَني، وأسعدني، وأبعدني)) ولا تقول في الاسم ((مرشدني ولا مُسْعِدني))

فأما قوله: ألا فتًى مِنْ بَنِيْ ذِبْيَانَ يَحْمِلنيْ فليْسَ حَامِلَني إلا ابنُ حَمالِ[1].

فمن الشّاذ الذي لا يُلْتَفَتْ إليه ولا يُقَاسُ عليه، وإنما دخلت هذه النون على الفعل لتقي آخره من الكسر؛ لأن ياء المتكلم لا يكون ما قبلها إلا مكسورا، و إذا كانوا قد منعوه من كسرة الإعراب لثقلها، وهي غير لازمة، فَلأَن يمنعوه من كسرة البناء وهي لازمة كان ذلك من طريق الأولى، فلما منعوه من الكسر أدخلوا هذه النون لتكون الكسرة عليها؛ فلو لم يكن أفعل في التعجب فعلًا وإلا لما دخلت عليه نون الوقاية كدخولها على سائر الأفعال[2].

اعترضوا على هذا بأن قالوا: نون الوقاية قد دخلت على الاسم في نحو ((قدْني وقطْنِي)) أي حسبي...

وما اعترضوا فيه ليس بصحيحٍ؛ لأن((قدني، وقطني))من الشاذ الذي لا يعرج عليه؛ فهو في الشذوذ بمنزلة مِني وعَنِي، وإنما حَسُنَ دخول هذه النون على قد وقط لأنك تقول ((قدْكَ من كذا، وقَطْكَ من كذا)) أي((اكْتَفِ به))، فتأمر بهما كما تأمر بالفعل؛ فلذلك

[1]–البيت الأبي محلم محلى السعدي، في البغدادي، خزانة الأدب، ج4،ص265 .

[2]– ابن الأنباري،نفسه، ص 106.

حسن دخول هذه النون عليهما، على أنهم قال ((وقطِي وقدِي))من غير نون كما قالوا ((قطني وقدني)) بالنون، قال الشاعر:

قدني من نصر الخُبَيْبَيْنِ قدِي ... ليس الإمام بالشحِيح المُلْحِدِ[1].

ولا خلاف أنه لا يجوز أن يقال((ما أَكْرَمِي)) بحذف النون كما يقال((ما أكرمني)) كما يقال ((قدْني، وقدِى)) فلما لم يجز ذلك بَانَ الفرقُ بينهما».

ومنهم من تمسّك برأيه بأن قال:« الدليل على أن أفعل في التعجب فعلٌ أنه ينصب المعارف والنكرات، وَأَفْعَلُ إذا كان اسمًا لا ينصب إلا النكرات خاصة على التمييز ،نحو قولك ((زيد أَكْبَرُ منك سنا))، و((أكثر منك علمًا)) ولو قلت ((زيد أكبر منك السنّ))، أو ((أكثر منك العلم)) لم يجز، ولما جاز أن يقال((ما أكبر السن له، وما أكثر العلم له)) دلّ على أنه فعل[2].

اعترضوا على هذا بأن قالوا:« قد ادّعيتم أن أفعل إذا كان اسمًا لا ينصب إلا النكرة، وقد وجدنا العرب قد أعملته في المعرفة»([3])، قال الحارث بن ظالم:

فما قومي بثعلبة بْنِ بَكْرٍ ... ولا بِفزَارَةَ الشعْرِ الرقَابَا[4].

فنصب الرقاب بالشعر، وهو جمع أَشْعَرَ، ولا خلاف أن الجمع في باب العمل أضعف من واحدِهِ؛ لأن الجمع يباعده عن مشابهة الفعل؛ لأن الفعل لا يجمع، وإذا

---

[1]–البيت لحميد بن مالك الأرقط، في البغدادي، خزانة الأدب، ج5، ص 382– ص 386.

[2]– ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص107.

[3] - ابن الأنباري ، نفسه ، ص ن.

[4]–البيت لحارث بن ظالم ورد في الكتاب لسيبويه، ج1،ص201 .

بَعُدعن مشابهة الفعل بَعُد عن العمل، وإذا عمل جمع أَفْعَلَ مع بُعده عن العمل؛ فالواحد أَوْلى أن يعمل...

ومنهم من تمسك بحجته بأن قال:« الدليل على أنه فعل ماضٍ أنا وجدناه مفتوح الآخر ،ولولا أنه فعل ماضٍ لم يكن لبنائه على الفتح وجه؛ لأنه لو كان اسمًا لارتفع لكونه اخبرً لـ "ما "على كلا المذهبين، فلما لزم الفتح آخرُه دلّ على أنه فعل ماضٍ».

اعترضوا على هذا من وجهين؛ أحدهما:« أنهم قالوا: ما احتججتم به من فتح آخره ليس فيه حجة؛ لأن التعجب أصله الاستفهام، ففتحوا آخر أفعل في التعجب ونصبوا زيدًا فرَقًا بين الاستفهام والتعجب. والثاني: أنهم قالوا: إنما فتح آخر أفعل في التعجب لأنه مبني لتضمنه معنى حرف التعجب؛ لأن التعجب كان يجب أن يكون له حرف كغيره من الاستفهام والشرط والنفي والنهي والتمني والترجي والتعريف والنداء والعطف والتشبيه والاستثناء، إلى غير ذلك؛ إلا أنهم لما لم ينطقوا بحرف التعجب وضمّنوا معناه هذا الكلام استحق البناء، ونظير هذا أسماء الإشارة؛ فإنه ابني ت لتضمنها معنى حرف الإشارة، وإن لم ينطق به فكذلك ههنا...»[1].

ويرد ابن الأنباري عن كلمات الكوفيون« فينقض قولهم بأن عدم تصرفه دل على أسميته، فينقضه من وجه أن ليس وعسى قد أجمعوا على فعليتهما وهما ليسا متصرفين ،فكذلك ههنا، وأما قولهم أنه يُصغر، فدل ذلك على أنه اسم، فنقضه ابن الأنباري بأن هذا التصغير إنما كان لفظاً لا معنى، وأنهم صغروه لمشابهته((أفعل)) التي

[1] -ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف ،ص108 .

للمفاضلة،وكذلك لأنه شابه الاسم، فأخذ بعض أحكامه، أما ذكر الكوفيين لمشابهة أفعل لعسى وليس فليس الأمر صحيحاً بالنسبة ابن الأنباري، فهناك وجوه تفرق بينها، فعسى وليس ترفعان وتنصبان، ويدخلهما الضمير المرفوع، وليس لهما مصدر من لفظهما كما في أفعل التي للتفضيل، ولعدم مشابهتهما شيئاً من الأسماء، كما شابهت أفعل التفضيل أفعل المفاضلة التي هي اسم، أما حجتهم بأن عينه تعتل، ولو كان فعلاً لما اعتلت»،فرده ابن الأنباري« بأنه لما شابه الاسم أخذ بعضاً من أموره، وكذلك فإن هناك بعض الأفعال التي لم تعتل عينها رغم فعليتها، مثل:« عوِرَ»[1]، وغيرها، وأما حجتهم بقولنا:« ما أعظم لله، أي شيء أعظمالله»، وعدوه غير جائز،فرد ابن الأنباري هذه الحجة من باب أنهذه الجملة تعني الوصف، أو جعله كالخبر، أي إخبار أن العظمة لله»[2].

- ✓ –وبعد أن عرضت لهذه المسألة من كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف فإني سأتطرق لها من خلال النظرة الصوتية الحديثة ،ونكتب مثالاً كتابة صوتية، وهو "ما أحْسَنَ زيداً": ((ما أَحْسَنَ)).
- ✓ –حيث إن هذا الوزن هو((أفعلَ)) ولقد أشار النحاة في كثير من المواضع إلى أن هذا الوزن خاص بالأفعال أكثر من خصوصيته بالأسماء، ومن هنا فإن النحاة جعلوا ما شابهه من الأسماء ممنوعاً من الصرف، وذلك لأخذها شيئاً من صفات

[1] - ابن الأنباري ، نفسه ، ص ن.

[2] – ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 109 .

الأفعال، فلما شابهت الفعل كان لها وضع خاص في التصريف، فكانت ممنوعة من الصرف،أي أنها لا تقبل التنوين، وتجر بالفتحة نيابة عن الكسر.

- ✓ – وكما أريت من خلال المسألة السابقة فإن الكوفيين ذهبوا إلى أن أفعل التعجب اسم في حين أن البصريين ذهبوا إلى أنها فعل، وقد أدلى كل من الفريقين بحجته ،وكان ابن الأنباري يوافق البصريين فيما ذهبوا إليه.

✓ – رأي المحدثون للتعجب:

وينظر المحدثين إلي أسلوب التعجب القياسي في صيغتيه (ما افعله)و (افعل به) على انه من أساليب التي كان لها استعمال خاص ،تم جمد بعد ذلك ومن غير المجدي تطبيق التحليل الإعرابي للجملة الإسنادية على هذا النوع من الأساليب.

ويري «الدكتور مهدي المخزومي أن (ما) في صيغة (ما افعله) كانت في الأصل هي(ما) التي يكنى بها على غير العاقل المستعملة في الاستفهام، ثم ضاع الاستفهام منها باستعمالها مع (افعل) متلازمتين في التعجب»[1].

وهذا الرأي في حقيقته لا يبعد كثيرا عن رأي الكوفيين في «معنى (ما)، فهم يذهبون الى أن قولهم (ما أحسن زيدا) معناه أي شيءأحسن زيدا»[2].

وبناء على أن هذا الوزن خاص بالأفعال فإن من الأولى أن نعده فعلاً، وليس صحيحاً أن نعده اسما؛ لأن ذلك يتناقض مع ما قرره النحاة من وزن الفعل.

---

[1]– ينظر: حاشية ابن حمدان، شرح الاشموني على ألفية ابن مالك في النحو، القاهرة ،ج4، ص 176.

[2]– مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، القاهرة، 1966، ص 215.

- ✓ – ولكن علينا أن نرى شيئاً نعلمه كلنا، وهو أن هناك تشابها في تركيب الجملة بين التعجب والاستفهام، فالجملة السابقة إذا ما وضعناها في قالب استفهامي فسوف يكون ما بعدما مرفوعاً، على النحو الآتي:((ما أَحْسَنُ زيدٍ؟)).

أما في التعجب فهي:((ما أحْسَنَ زيد)).

نظن أن هناك رابط يربط بين هاذين الاستخدامين في لغتنا العربية، فما الدافع من وراء جعل أحدهما مرفوعا والآخر منصوبا؟

أرى أن العربية قد حركت((أحسن)) بالفتح في حال أن تكون للتعجب، وهي عملية نشأت من أجل التفريق بين هذا الاستخدام اللغوي، وأسلوب الاستفهام الذي يشترك مع أسلوب التعجب في الهيئة التي يكون عليها تركيب الجملة، فأرادت اللغة أن تفرق بينهما بتحريك((أحسن)) بالفتح، لأنّ الفتحة أدت إلى دلالة تأثريه تفيد التعجب والتأثر.

ثم كان من الأولى أن يحرك((زيد)) بالفتحة أيضاً وذلك لتلقيه العامل، والعامل فيه فعل التعجب ذاته، فالفعل مبني، ولو كان اسماً لما استطعنا بناءه، حتى لو قلنا إنه على وزن ((أفعل)) إلا أنه ليس بأفعل التفضيل الذي يكون ممنوعاً من الصرف.

- ✓ –وبناء على ما ذكرت فإننا نرى أن "أفعل" في التعجب فعل لا اسم، وهو الرأي الذي قال به البصريون .

المبحث الثاني مسألة الحذف والزيادة

أولاً: مسألة السين مقتطعة من سوف أو أصل برأسه .

ثانيا: مسألةالمحذوف من التاءين المبدوء بهما المضارع.

ثالثا: مسألة هل يجوز حذف آخر الممدود والمقصور عند التثنية إذا كثرت حروفهما.

المبحث الثاني:الحذف والزيادة

الحذف والزيادة من بين أكثر الموضوعات التي شغلت الكثير من صفحات كتب النحو والصرف في تراثنا اللغوي القديم والحديث، حيث كان العلماء يضعون لهذا المحذوفات والزيادات تعليلات منها ما وصل لحد الإقناع ومنها ما لم يصل،واجتهدوا في هذا الباب الصرفي اجتهادا ليس بالهين.

ونظر لأهمية هذا الموضوع من الناحية الصرفية واللغوية أورد له ابن الجني بابا في كتابه((الخصائص)) تحت عنوان "باب فيشجاعة العربية "؛أي انه جعله ضمن الموضوعات التي تصبغ العربية بصبغة الشجاعة في إنتاج تراكيبها، وزيادة على هذا هناك موضوعات تشارك الحذف والزيادة في الشجاعة ما دخل ضمن التقديم والتأخير، والحمل على المعنى، والتحريف[1].

ويتابع ابن الجنيكلامه عن الحذف فيذكر لنا ما كانت تفعل العرب، حيث «حذفت الجملة والمفرد والحرف والحركة وليس من ذلك إلا عن دليل عليه، وإلا لما كان فيهضرب من تكليف علم الغيب في معرفته، وما جعلنا نتأكدأن الحذف طال اغلب المكونات اللغوية في اللغة العربية، وهذا ما يؤهلناأن نرى سبب الحذفوان نقدر المحذوف بناء على كلام ابن جني»[2].

---

[1]–ينظرابن الجني أبو الفتح عثمان، الخصائص، المكتبة العلمية، مصر، د ط ، د ت، ج 2،ص326 .

[2]– نفسه، ص326 .

أما في دراستنا هذه فلن نتأول الحذف الذي ذكره ابن جني كله، وما يهمنا هو ما يدخل في إطار الدراسة الصرفية في هذه المسائل التي نستهدفها هاهنا، وقبل أن نغوص في دراسة المسائل التي استهدفها المبحث الثاني من الفصل الثاني، أردنا أن نقدم بعض التعريفات التي وردت في معاجم اللغة وفي اصطلاح علماء النحو والصرف لمصطلح الحذف والزيادة.

1- تعريف الحذف.

- **أ- الحذف في اللغة :**

جاء في المعاجم «حذفالشيء يحذفه قطعة من طرفه»[1].
وأيضا«حذف رأسه بالسيف حذفا ضربه فقطع منه قطعة، والحذف الرمي عن جانب تقول حذف يحذفه حذفا»[2].

- **ب- الحذف في الاصطلاح:**

وهو «إسقاط حرف أو كلمة أو حركة من كلمة بشرط أو بذكر أو معنى أو الصياغة بذلك»[3].

وعرفه أيضا إميل يعقوب «بأنه الحذف في اللغة مصدر حذف وحذف الشيءأسقطه، وفي النحو إسقاط كلمة أو أكثر بشرط ألا يتأثر المعنى أو الصياغة»[1] .

---

[1]–ابن منظور، لسان العرب، مادة (حذف)، ص48.

[2]–محمد ابن أبي بكر بن عبد القادر الرازي الجوهري، مختار الصحاح، مصر، ط1،1429م، مادة (حذف)، ص333 .

[3]– إميل بديع يعقوب، موسوعة علوم اللغة العربية، دار العلمية، بيروت، ط1، د ت، ص 2000.

والحذف قسمان :

أولا هو «قياسي وهو ما كان لعلة تصريفية سوى التخفيف، كالاستثقال والتقاء الساكنين».

ثانياهو«غير القياسي وهو ما ليس لها، ويقال له الحذف اعتباطيا»[2].

فأما الزيادة واقع لغوي في البنية الصرفية العربية، فقد حظيت بقسط وافر من اهتمام اللغويين قديما وحديثا، فقد شهدت صراع عنيفا بين النحاة والصرفيين، فيما يتعلق بمفهومها وبتحديد الحرف الزائد، وقد «جمعها الزجاج في قوله "سألتمونيها "وقد سئل عنها فقيل له نعم ظانين أنه على حذف أداة الاستفهام فقال أجبكم»[3].ومن هنا نتطرق إلى تعريف الزيادة.

2- تعريف الزيادة

- **أ – تعريف الزيادة في اللغة :**

جاء في بعض المعاجم بأنه «استزدته أي طلبت منه الزيادة خلاف النقصان، ومنها الزائد، ومن قال الزوائد يعني قوائم الدابة، وزوائد الأسد»[4]،وأيضا عرفة الفيروز أبادي

---

[1]–إميل يعقوب، نفسه، ص 2000.

[2]– أحمد الحملاوي، شذ العرف في فن الصرف، ص 152.

[3]–الطالب بن حمدان، حاشية على شرح بحرق الحضرمي على لامية الأفعال لابن مالك،دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، د ط، د ت، ص 30.

[4]–ابن منظور، لسان العرب، ج3، مادة (زيد)، ص244.

بقولـه:«الزيـد بـالفتح والكسـر والتحريـك والزيـادة والمزيـد النمـو وزاده الله خيـرا وزيـده فـزاد وزداد»[1].

- **ب- تعريف الزيادة في الاصطلاح:**

وهي كما يصطلح أحد اللغويين المحدثين بهذا الدور فنراه يعرف «الزيادة الصرفية بأنها تتحقق بإلحاق الكلمة ما ليس منها من الحروف لأعراض معينة معنوية ولفظية، ويمثل لهما على التوالي ب_ ألف جدار، وصاروخ»[2].

قال ابن مالك:

والحرف إن لزم فاصل والذي لا يلزم الزائد مثل تا احذي[3].

أي أن «الحرف الأصلي هو الذي يلزم جميع التصاريف ،والزائد هو الذي لا يلزم جميع التصاريف، بل يسقط في بعضها وردا على قول الناظم فان الحرف الأصلي الساقط لعلة تصريفه،سقوط مقدر وجوده ،فهو كالثابت ،والزائد الذي يلزم لعلة ،كان مقدرا سقوطه فالمقصود من اللزوم وعدمه ،أما تحقيقا وأما تقديرا»[4].ومن خلال التعريفات فالزيادة واقع لغوي في البنية الصرفية العربية.

1-الفيروز أبادي، القاموس المحيط، مكتبة النوري، دمشق، د ط، د ت، ج ، ص1.

2- ينظر على أبو المكارم، في أصول التفكير النحوي، منشورات الجامعة الليبية، د ط،1982م، ص 30.

3- ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تج: محمد محيى الدين عبد الحميد، دار السودانية ، ط 1، ج 4،1993م ، ص 536.

4-محمد عبد العزيز النجار، ضياء السالك الى أوضح المسالك, مؤسسة الرسالة، ط 1، ج 4،1999م ، ص 328.

مسألة الأولى (92).

السين مقتطعة من سوف أو أصل برأسه؟

أردنا أن تكون هذه المسألة الأولى التي نتطرق إلى دراستها في هذا المبحث، لاحتوائها على الخلاف الصرفي.فالسين في أصلها زيادة على الفعل المضارع ، ومن ناحية أخرى فإننا لو سلمنا بأنها مقتطعة من سوف فهذا يعني أن سوف قد دخلها الحذف ،ومن هنا يتبين لنا أن هذه المسألة ذات واجهيني في الحذف والزيادة.

قبل أن أقوم بتحليل ما ورد في هذه المسألة من قضايا وخلافات ،لابد لنا من إيراد المسألة كما ذكره ابن الأنباري في كتاب ((الإنصاف في مسائل الخلاف)) .

يقول لقد ذهب أصحاب المدرستين البصرة والكوفة مذهبين في ذلك، فلقد ذهب الكوفيون «إلى أن السين التي تدخل على الفعل المستقبل نحو سأفعل أصلُها سوف»، حيث ذهب البصريون «إلى أنها أصلٌ بنفسها»[1].

ولقد دعم كل من الكوفيين والبصريين رأيه الذي ذهب إليه بحجة، فأمّا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا:« إنما قلنا ذلك لأن ((سوف)) كَثُرَ استعمالها في كلامهم وجَرْيها على ألسنتهم، وهم أبدا يحذفون لكثرة الاستعمال، كقولهم: ((لا أدْرِ))، ((ولم أُ بَلْ))، ((ولميَكُ))،((وخُذْ، وكُلْ)) وأشباه ذلك، والأصل ((لا أدري))، ((ولم أُبال))، ((ولم

[1] -ابن الأنباري،الإنصاف في مسائل الخلاف ،ج2، ص510.

يكن))،((وأأخذ))،((وأأكل))،فحذفوا في هذه المواضع وما أشبهها لكثرة الاستعمال، فكذلك هاهنا: لما كثر استعمال ((سوف)) في كلامهم حذفوا منها الواو والفاء تخفيفا»[1].

والذي يدل على ذلك «أنه قد صح عن العرب أنهم قالوا في سوف أفعل ((سَوْ أفعلُ)) فحذفوا الفاء، ومنهم من قال((سَفَ أفعل)) فحذف الواو، وإذا جاز أن يحذف الواو تارة والفاء أخرى لكثرة الاستعمال جاز أن يجمع بينهما في الحذف مع تطرق الحذف إليهما في اللغتين لكثرة الاستعمال»[2].

والذي يدل على ذلك« أن السين تدل على ما تدل عليه سوف من الاستقبال ،فلما شابهتها في اللفظ والمعنى دل على أنها مأخوذة منها، وفرع عليها».

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا:« إنما قلنا ذلك لأن الأصل في كل حرف يدل على معنى أن لا يدخله الحذف، وأن يكون أصلًا في نفسه، والسين حرف يدل على معنى؛ فينبغي أن يكون أصلًا في نفسه، لا مأخوذًا من غيره»[3].

- ✓ –وأما بخصوص الجواب عن كلمات الكوفيون أما قولهم:« إن سوف لما كثر استعمالها في كلامهم حذفوا الواو والفاء لكثرة الاستعمال ،قلنا هذا فاسدا فان الحذف لكثرة الاستعمال ليس بقياس، وليجعل أصلا لمحل الخلاف،على أن الحذف لو وجد

[1] -ابن الأنباري ،السابق ،ص ن.
[2] - ابن الأنباري ،نفسه ،ص ن.
[3] –ابن الأنباري،نفسه، ص 515.

كثيرا ، من الاسم والفعل فقلما يوجد في الحرف، وان وجد الحذف في الحرف في بعض المواضع ، فهو على خلاف القياس ،فلا يجعل أصلا قياس عليه»[1].

•وأما ما احتجوا به من كلام العرب أنهم قالوا:« سوف أفعل، وسو أفعل، وسف أفعل»، فهو ليس بحجة من ثلاثة .أوجه،

- **الأول:** أن هذه الرواية تفرد بها بعض الكوفيون ، ويكون فيها حجة ،
- و**الثاني:** أن صحت هذه الرواية عن العرب فهو من الشاذ الذي لا يعبا لقلته،
- و**الثالث:** أن يحذف الفاء والواو على خلاف القياس فلا ينبغي أن يجمع بينهما في الحذف لان ذلك يؤدي إلى مالا نظير له في كلامهم،فإنه ليس في كلامهم حرف حذف حروفه طلبا للخفة على خلاف القياس حتى لم يبق منه ألا حرف واحد والمصير إلى ما لا نظير له في كلامهم مردود»[2].

✓ –وأما «قولهم إن السين و((سوف)) تدلان على الاستقبال كما أن سوف تدل على الاستقبال قلنا هذا باطل؛ لأنه لو كان الأمر كما زعمتم لكان ينبغي أن يستويا في الدلالة على الاستقبال على حد واحد، ولا شك أن ((سوف)) أشد تراخياً في الاستقبال من السين،فلما اختلفا في الدلالة دل على أن كل واحد منهما حرف مستقل بنفسه، غير مأخوذ من صاحبه والله اعلم»[3].

---

[1] - ابن الأنباري، السابق ، ص ن.

[2] – السابق، ص516.

[3] – نفسه، ص517.

- ✓ –من خلال ما سبق ذكره في حيث المسألة فإننا نرى أن الخلاف القائم حول ماكنت ((السين))مقتطعة من((سوف)) أم هو أصل بذاته، وبغض النظر عن طبيعة حجة كل من الطرفين أصحاب الخلاف، أو حتى ما رجح ابن الأنباري من الآراء فإن علينا أن نتمعن بعمق في المسألة، ونطرح السؤال الآتي: ما الذي دفع النحاة إلى إشعال فتيل الخلاف في هذه المسألة؟
- ✓ –إن الدافع من وراء هذا الخلاف الذي جرى بين النحاة ليس إلا دافعاً شكلياً، بمعنى آخر أن الشكل الذي جاءت عليه كل من ((السين)) و((سوف)) هو الدافع للخلاف، وليس الأمر مرتبطاً بالاستعمال آو بالدلالة، إذ إن النحاة عندما أروا أن ((السين)) تمثل الفونيم الأول من ((سوف)) ظنوا أن هذه السين مقتطعة من ((سوف)) بناء على الشكل فقط.
- ✓ لأنه بخصوص قولهم أن السين وسوف تدلان على الاستقبال دلنا أنهما من أصل واحد ،فانه باطل لان «سوف اشد تراخيا في الاستقبال من السين»[1]
- ✓ –ومع ما ساقه نحاة الكوفة والبصرة حجج في احتكامهم في هذه المسألة، إلاأنهم أهملوا جانباً مهماً يتعلق بالاستعمال، نعني أن كل من ((السين))و((سوف)) مستعملان في لغة العرب، ولم نجد أن العرب في فترة ما كانوا يستعملون ((سوف)) ثم انتزعوا منها السين.

[1]– ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري،ج8،ص 148.

حيث أجد النصوص اللغوية التي نُقلت عن العرب تستعمل كل من ((السين)) و((سوف)) سواء، لان سوف حرف يختص بالفعل المضارع، أيضا فيخلصه الاستقبال مثل ((السين))، ومعناها «التنفس في الزمان،إلاأنها ابلغ في التنفس من السين،وهي متصلة به كبعض حروفه كالسين أيضا، فلذلك لا يجوز الفصل بينها وبين،إلاأنها لكونها على ثلاث أحرف»[1]، وهدا الاستعمال ظاهر حتى في كلام الله تعالى قوله على لسان ذي القرنين: ﴿ قَالَ أَمَّا مَن ظَلَمَ فَسَوْفَ نُعَذِّبُهُۥ ثُمَّ يُرَدُّ إِلَىٰ رَبِّهِۦ فَيُعَذِّبُهُۥ عَذَابًا نُّكُرًا ﴿٨٧﴾﴾[2]، وورد كذلك في كتاب الله العزيز استعمال السين على نحو سواء مع ((سوف))، حيث يقول سبحانه:

﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَذَكَرُواْ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱنتَصَرُواْ مِنۢ بَعۡدِ مَا ظُلِمُواْۗ وَسَيَعۡلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٖ يَنقَلِبُونَ ﴿٢٢٧﴾ ﴾[3].كل هذا الاستعمال الذي وجدنه لكل من ((السين)) و((سوف)) يدل عل أنهما مستعملين في كلام العرب في أن واحد، ولو كانت السين مقتطعة من ((سوف)) لوجدنا في فترة زمنية من التراث العربي استعمال ((سوف)) فقط دون ((السين))،وهذا ما لم نجده،وما يؤكدهذا الاعتبارأن الكوفيين قالوا: إنه لما كَثُر استعمال ((سوف)) في كلامهم اقتطعوا((السين))منها، ومصطلحالكثرة

---

[1]–أحمد بن عبد النور المالغى، رصيف المباني في شرح حروف المعاني، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق ،د ط ،د ت، ص 398.

[2]– سورة الكهف ،((الآية:87)).

[3]–سورة الشعراء ،((الآية :227)).

يدفعنا إلى التساؤل: أين هذه الكثرة التي انفردت بها ((سوف)) عن ((السين))والتي دفعت بالعرب إلى اقتطاع ((السين)) منها؟

- ✓ –من خلال ما توصلنا إليه وبالإضافة إلى الحجة المعنوية والدلالية التي أوردها البصريون فإننا نرى أن كل من ((السين))و((سوف)) أصل بذاتها، وأن الذي بالبصريين والكوفيين إلى هذا الخلاف القائم في هذه المسألة إنما هو شكل الحرفين الدالين على الاستقبال، فيأن واحد، فوجود السين في أول ((سوف)) هو الذي دفع النحاة إلى الظن بأنها تمثل حرف الاستقبال الآخر نقصد.

المسألة الثانية(93).

المحذوف من التاءين المبدوء بهما المضارع ؟

المعروف إن اللغة العربية تميل في تطورها الى التخلص من تتابع الصوتي ،رغبة منها في التخفيف ، لذلك تلجأ الى حذف احدي التاءين أو إدغامها في الأخرى، ويحدث ذلك في صيغتي :((تفاعل)) و((تفعل))، قال بروكلمان «...وفي العربية يحذف احد المقطعين في الأصوات الأسنانية، عند التقاء حرف المضارعة ((التاء)) مع تاء الوزنين :((تفعل)) و((تفاعل)) امثل تتقاتلون و تقاتلون ...»[1]. وعلى الرغم من اتفاق العلماء في الحذف إلا أنهم اختلفوا في أيهما المحذوف فجاءت تعليلاتهم .

[1]–بروكلمان كارل، فقه اللغة السامية، تر: رمضان عبد التواب، جامعة الرياض، الرياض، د ط، د ت، ص 79.

وقبل إن اشرع في بيان رأي في هذه المسألة ودراستها دراسة حديثة ،لابد لنا أن نعرضها كما ذكره ابن الأنباري في كتاب ((الإنصاف في مسائل الخلاف))،حيث قام بذكر كل مدرسة ورأيها في المسألة .

فقد ذهب الكوفيون «إلى أنه إذا اجتمع في أول المضارع تاءان: تاء المضارعة وتاء أصلية نحو((تتَنَاوَلُ، وتتَلَونُ)) فإن المحذوف منها تاء المضارعة دون الأصلية، نحو((تنَاولُ، وَتَلَونُ)).

وحيث ذهب البصريون«إلى أن المحذوف منهما التاء الأصلية، دون تاء المضارعة»[1].

فأما بخصوص الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا:« إنما قلنا ذلك لأنه لما اجتمع في أول هذا الفعل حرفان متحركان من جنس واحد وهما التاء المزيدة للمضارعة والتاء الأصلية استثقلوا اجتماعهما؛ فوجب أن تحذف إحداهما؛ فلا يخلو: إما أن تحذف الزائدة، أو الأصلية، فكان حذف الزائدة أولى من الأصلية؛ لأن الزائد أضعف من[2] الأصلي ،والأصلي أقوى من الزائد؛ فلما وجب حذف أحدهما كان حذف الأضعف أولى من حذف الأقوى»[3].

---

[1] -ابن الأنباري،الإنصاف في مسائل الخلاف،ص517.

[2]– ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2، ص 518.

[3]– ابن الأنباري, نفسه، ص 518.

وأما بخصوص البصريون فاحتجوا بان قالوا:« إنما قلنا إن حذف الأصلية أولى من زائد لأن الزائدة دخلت لمعنى وهو المضارعة، والأصلية ما دخلت لمعنى؛ فلما وجب حذف إحداهما كان حذف ما لم يدخل لمعنى أولى».

- ✓ –الذي يتضح لنا من الأدلّة التي احتج بها الكوفيون، هو أنهم ارتكزوا على مرتكز رئيسي تمثل في أن الزائد اضعف من الأصلي، لكنهم لم يولوا الاهتمام بالناحية الدلالية واكتفوا بذكر هذه الحجة السطحية التي اعتمدوا فيها على الناحية الشكلية البحتة في الاحتجاج.

أما البصريون فقالوا «إنما قلنا أن حذف الأصلية أولي من الزائدة،لأنها دخلت لمعنى وهو المضارعة، والأصلية ما دخلت لمعنى، فلما وجب حذف أحداهما كان حذف ما لم يدخل لمعني أولي»[1].

- ✓ –ما يظهر لنا في ما احتجوا به البصريون هو اهتمام واضح بناحية المعنى فهم يرون أن المعني الذي جاءت له التاء المزيدة هم ما أهلهم الى القول بان التاء المحذوفة هي تاء الفعل وهنا أيضا حجة ارتكزت على ناحية واحدة فحسب ولم تدرس المسالة من جميع نواحيها.

[1]–ابن الأنباري, نفسه،ص522 .

❖ **-رأي العلماء المحدثون :**

من العلماء من قال أن المحذوف هو التاء الثانية ومنهم ابن مالك الذي قال: «وقد يقال في نحو ((تتعلم))((تعلم)) استثقالا لتوالى المثلين المتحركين ... ولأن المثلين إذا التقيا إنما يحصل الاستثقال عند النطق بثانيهما فكان هو الأحق بالحذف »[1]، على حين إن سيبويه منزعماء البصريين من يساوي في الحذف، يرىأن التاءين في((تتكلمون))و((تتترسون)) فأنت بالخيار إن شئت أثبتها وان شئت حذفتأحداهما، تصديق ذلك قوله تعالى﴿ كِتَٰبٌ فُصِّلَتۡ ءَايَٰتُهُۥ قُرۡءَانًا عَرَبِيّٗا لِّقَوۡمٖ يَعۡلَمُونَ ٣ ﴾[2] ،وان شئت حذفت الثانية وتصديق ذلك قوله تعالى ﴿تَنَزَّلُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا بِإِذۡنِ رَبِّهِم مِّن كُلِّ أَمۡرٖ ٤ ﴾[3]،وكانت الثانية أولى بالحذف...»[4].

-وعللوا لذلك بقولهم: «لأنها هي التي تسكن وتدغم في قوله تعالىوَإِذۡ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدٗى مِّن رَّبِّهِمۡۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ٥ ﴾[5]، وقوله تعالى﴿ وَٱللَّهُ يَدۡعُوٓاْ إِلَىٰ

---

[1]-جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبدالله ابن مالك الطائىالجيانى، شرح الكافية الشافية،دارالمأمون للتراث، ط1،ج4،1986م،ص2187-2188 .

[2]-سورة فصلت ،(الآية(3)).

[3]-سورة القدر،(الآية(4)).

[4]-سيبويه، الكتاب، ص 476.

[5] - سورة البقرة،(الاية(72)).

دَارِ ٱلسَّلَٰمِ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ﴿٢٥﴾ ﴾[1]،وهي التي يفعل بها ذلك في يذكرون ،فكما اعتلت هنا كذلك تحذف هناك»[2].

- ✓ – فالتاء الأصلية هي أولي بالحذف ،لأنها محل التعبير بالإدغام والحذف وحذف التاء الأوليعندهميفسد المعنى إذهيأصلا مجتلبة لمعنى المضارعة وهذا رأي سيبويه ومن تبعه من البصريين، كما ذكرنا سابقاالغريب هنا إن سيبويه في بادئ أمره ساوي في الحذف بين الحرفين المتماثلين وقد اتفقت معه الدراسات الحديثة،التي لا تفرق بينهما،فالقضية عند هؤلاء تتعلق بالحذف بغض النظر عن أيهما المحذوف.

غير انه عاد ورجح حذف الثانية بقوله «وان كان لابد من تحديد المحذوف فهو الثانية وذلك لكونها محل التغيير(بالإسكان و الإدغام)»[3].

ومن العلماء من يرى «حذف التاء الأولى وهذا رأي الكوفيين لان الزائد اضعفمن الأصلي»[4]،وإذا على مذهبهم الأولى حذف الزائد مستشهدين يقول الشاعر

تماطسون جميعا حول داركم فكلكم يابنى حمدان مزكوم[5]

- ✓ –ومنهم من تأرجح بين القولين «فأجازا الوجهين ،ذكر هذا الرأي الرضي[1] ولم ينسبه الى احد.

1–سورة يونس ،(الآية (25)).

2–سيبويه، نفسه، ص ن.

3– سيبوبه، السابق، ص ن.

4– ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف،ج2،ص163 .

5–ينظر أبو حيان محمد بن يوسف، التفسير الكبير المسمى البحر المحيط، تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض،دار الكتب العلمية،بيروت،ط1،1993م، ص 459. يريد تتعاطسون.

- ✓ –أما ابن الأنباري فانه يقف مؤيدا لرأي البصريين، ورد على الكوفيين بان قال عن إن الزائد اضعف من الأصلي لا نسلم هذا مطلقا لان الزائد يأتي على ضربين ، زائد جاء لمعنى ،وزائد لم يجئ بمعنى ، فالذي جاء لمعنى يكون اقوي من الأصلي ، لان المعنى الذي جاء به قواه ، مقارنة مع الذي لم يجئ لمعنى فهو ليس بأقوى من الأصلي وهذا ما لا يوجد في المسألة، لكن ابن الأنباري لم يكتفي بالرد فقط أورد بعض الأمثلة تدعم مذهب البصريين وتمثلت بثلاثة أمثلة:

- **الأول:** لحذف الأصلي وترك الزائد بسبب المعنى الذي جاء من أجله الاسم المنقوص، «فالاسم المنقوص في حال الرفع أو الجر تحذف ياؤه لالتقاء الساكنين»[2]، وبهذايبيّن لنا أنه يمكن أن يحذَف الأصلي وترك الزائد للمعنى الذي جاء من لأجله.
- و**الثاني:** ذكر الاسم المقصور ما في أخره نحو : «رحىً، وعصاً»[3]، والأصل فيه أن يكون: رحى، وعضو، فلما تحركت الياء أو الواو قلبت ألفاً، فاجتمعت الألف مع التنوين الساكن، فحذفوا الألف لأنها ليست بذات معنى، وأبقوا على التنوين لأن له معنى، وهذه حجة أخرى أوردها ابن الأنباري ليؤكد لنا أن الأصل أن يحذف ما ليس له معنى حتى لو كان أصلياً»[4].

---

[1]–الرضي محمد، شرح الكافية ابن الحاجب، تح: محمد نور الحسن و آخرون، الكتب العلمية، د ت، بيروت، ج3، ص290.

[2]–ينظرالعبكري أبو البقاء عبد الله بن الحسن بن عبد الله، اللباب في علل البناء والإعراب، تح: عبد الإله النبهان وغازي طليمات، دار الفكر ،دمشق ، سوريا ،ط1،ج2، 1995م، ص 29.

[3]– الزمخشري، المفصل في علم العربية، دار عمار للنشر والتوزيع، د ط، د ت، ص 213.

[4]– ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف،ج2، ص 164.

- و**الثالث:** ذكر لنا تصغيراً وجمعاً مثل: «منطلق، ومُغتسِل»[1]، حيث قال عن الأولى تصغير ((مُطيْلِق، وجمعه مطلق))، ويقول في الثانية تصغيره : ((مُغَيْسِل، وجمعه مغاسِل))، فكما نرى فإنه وُأُبقي على الميم التي أتت من أجل معنى اسم الفاعل و حلم يبقي على النون والتاء لأنهما لم تأتيا لمعنى.

✓ – وما رأيناه من خلال الحجج التي أتى بها ابن الأنباري ليدعم آراءالبصريين والأمثلةالتيأضافه كلها تدور في فلك واحد وهو حذف الأصل والبقاء على الزائد لأن الزائد يأتي لمعني ،لكنه لم يذكر المسألة الأصليةوكأنه يريد إن يصرف نظر القارئ عن المسألة الأساسية وعن سبب الخلاف وهي حذف أحدىالتاءين في أول الفعل المضارع، وبين ما ضربه ابن الأنباري من أمثلة أخرى من النحو والصرف، وإنما كانت أمثلة ابن الأنباري تنصب حول قضية حذف الأصل والبقاء على الزائد؛ لأن الزائد يأتي لمعنى، واختفى من تفكيره أصل القضية وهي حذف إحدى التاءين من أول الفعل المضارع.

✓ –من هذا المنطلق رأيناانه لا بد لنا من أن نقوم بكتابة أحد الأفعال صوتياً على الحال التي يأتي فيها محذوف إحدى التاءين، وهو الفعل((تتلونُ)):((تتلون)).

✓ –تمثل الكتابة الصوتية السابقة ما كان عليه الفعل عندعدم حذف إحدى التاءين، وفيما يلي أورد الكتابة الصوتية للفعل في حال الحذف:((تلون)).

[1]– ينظر ابن الصائغ محمد بن الحسن بن سباع، اللمحة في شرح الملحة، تح:، إبراهيم بن سالم الصاعدى، الناشر عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة،السعودية،دط، د ت،ص229 .

- ✓ –لكن ما لا يجب علينا أن لا ننساه ونحن بصدد دراسة هذه المسألة هو أن حذف إحدى التاءين لم تكن إجبارية، إنما كان في حالات اختيارية يختارها الناطقدون أن يكون هذا الأمر مجبراً عليه بحكم قاعدة أو ما أشبه ذلك.
- ✓ –وما يؤيد هذا القول أن الاستعمال اللغويالذي جاء بذلك و نجد هذا أيضا في كتاب لله تعالى أعلى النصوص الاحتجاجية حجية، نجده يستعمل الحالتين، حيث يقول سبحانه:

﴿ۖ يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلۡخَمۡرِ وَٱلۡمَيۡسِرِۖ قُلۡ فِيهِمَآ إِثۡمٞ كَبِيرٞ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ وَإِثۡمُهُمَآ أَكۡبَرُ مِن نَّفۡعِهِمَاۗ وَيَسۡـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَۖ قُلِ ٱلۡعَفۡوَۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلۡأٓيَٰتِ لَعَلَّكُمۡ تَتَفَكَّرُونَ ٢١٩ ﴾[1]، أما حالة الحذف، فمثالها قوله تعالى:﴿ فَأَنذَرۡتُكُمۡ نَارٗا تَلَظَّىٰ ١٤ ﴾[2].

- ✓ –ومن ناحية أخرى نجد أن هذا الحذف لا يدخل إلا في ما ذا كان دخول تاء المضارعة فحسب على الفعل، أما باقي الحالات التي تدخل فيها أحرف المضارعة على الفعل فليس فيه حذف، فنقول:((يتلوّن))،((نتلوّن))،((أتلوّن)).
- ✓ –إن وجود كل من الحذف والإبقاء على التاء في الفعل يولد شيئا من الشك والحيرة في التعليل، لكن على حسب رأينا فإنّ الحذف جاء للتخلص من توالي الأمثال

---

[1]– سورة البقرة، (آية(219)).

[2]– سورة الليل،(آية(14)).

بحذف إحدى التاءين وحذف الأصل أولى من حذف تاء المضارعة التي جاءت لتدل على الحاضر والمستقبل.

- ✓ –قد يكون تعليلنا مرتكزعلى أساس التطور اللغوي، لأنه تطورت بعض الألفاظ عن الأصل بتاءين، في حين لم يتطور البعض الأخر، وبقيت بتاءين، وهذا قد يكون تعليلاً مقبولاً لهذه الحال.

ثالثا :مسألة(110).

هل يجوز حذف آخر الممدود والمقصور عند التثنية إذا كثرت حروفهما؟.

وهذه واحدة من المسائل الصرفية التي تدخل ضمن هذا الجزء من هذا الفصل،وهي مسألة كما نرى تتعلق بالحذف، وفيما يلي سنعرض لهذه المسألة بالتفصيل.

لقد ذهب الكوفيون« إلى أن الاسم المقصور إذا كَثُرَتْ حروفه سقطت ألفه في التثنية؛ فقالوا في تثنية((خَوْزَلَى، وقهْقَرَى": خَوْزَلَانِ، وقهْقَرَانِ))، وذهبوا أيضا فيما طال من الممدود إلى أنه يحذف الحرفان الآخران، فأجازوا في((قاصعَاء، وحَاثيَاء)): ((قاصعان، وحاثيان))[1].

حيثذهب البصريون «إلى أنه لا يجوز حذف شيء من ذلك في مقصور ولا ممدود»[2].

[1]– ابن الأنباري،الإنصاف في مسائل الخلاف، ج 2، ص754 .

[2]– ابن الأنباري, نفسه، ص 754.

فأما الكوفيون فكانت حجتهم بأن قالوا:« إنما قلنا إنه يجوز ذلك لأنه لما كثرت حروفهما وطال اللفظ بهما، والتثنية توجب زيادة ألف ونون أو ياء ونون عليهما ازدادا كثرة وطولا؛ فاجتمع فيهما ثقلان((ثقل أصليّ، وثقل طارئ))؛ فجاز أن يحذف منها لكثرة حروفهما كما يحذفون لكثرة الاستعمال»[1].

و«الذي يدل على أن طول الكلمة وكثرَةَ حروفها له أثر في الحذف قولهم ((اشْـهاب,اشْهِبَابًا، واحْمَار احْمِراراً))، وأصله((اشهيبابًا,واحميراراً))، فحذفوا الياء لطول الكلمة وكثرة حروفها، وكذلك زعمتم أن((كينونة)) أصلها كينونة بالتشديد، ثم أوجبتم الحذف لطول الكلمة طلبا للتخفيف؛ فدل على أن طول الكلمة وكثرة حروفها له أثر في الحذف؛ فكذلك هاهنا، وعلى هذا يخرج ما لم يكثر حروفه منهما؛ فإنه لا يجوز أن يحذف منه شيء لقلة حروفه»[2].

- –حسب رأي الحجة التي جاء بها الكوفيين،تعتبر منطقية من ناحية، وقياسية أيضا من ناحية، ألانهمقالوا إن طول الكلمة وكثرة استعمالها سببا للحذف، وقاسوا ذلك على مصدر((أشهاب، واحمار)) وجعلوا هذه الحالة مؤيدة لمذهبهم.

وأما بخصوص البصريين فاحتجوا بأن قالوا:« إنه لا يحذف منهما شيء؛ لأن التثنية إنما وردت على لفظ الواحد؛ فينبغي أن لا يحذف منه شيء، قَلتْ حروفهُ أو كثرت،

[1] -ابن الأنباري، نفسه، ص ن.
[2] - ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف ،ج ،ص754.

والذي يدل على ذلك أن العرب لم تحذف فيما كثرت حروفه، كما حُذِفَ فيما قلت حروفه ،فقالوا في تثنية جمادى((جُمَادَيَيْنِ)) من غير حذف، قال الشاعر[1]:

فسْوَتهُ لا تنقضي شَهْرَيْنَهْ شَهْرَيْ ربيع وجُمَادَيَيْنَهْ

وقال الأخر:

جُمَادَيَيْنِ حُسُومً ا لا يعاينُه رَعْيٌ مِنَ الناسِ فِي أَهْلٍ وَلا غَرَبِ

وقال الآخر: آويتهُ حتى تكفتَ حامِداً وأهل بَعْدَ جماديين حرام

فثنوا ذلك على تمام الاسم على الأصل من غير حذف، والعدول عن الأصل والقياس والنقل من غير دليل لا وجه له»[2].

- ✓ -حينما نتعمق في المسألة مانراهموأن الموازين اختلفت بين الكوفيين والبصريين، فالمعروف عن المدرسة الكوفية وما يميزهم هم اتساعها في رواية الأشعاروعبارات اللغة عن جميع العرب بدويهم وحضريهم[3]،إي أنهم مدرسة نقل، ألانهم يعتمدون على السماع في أقامت حجتهم،بخلاف المدرسة البصرية المعروفة بتشدده تشدد جعل أئمتها لا يثبتون في كتبهم النحوية إلا ما سمعوه من العرب الفصحاء[4]،إي أنهم مدرسة عقل، هذا لاعتمادهم على القياس والحجة المنطقية في إبراز مواقفهم،أما في هذه المسألة انقلبت الموازين،فالكوفيون اعتمدوا على العقل في حجتهم،علىخلاف

---

[1]– ابن الأنباري،نفسه، ص755_756.

[2] - ابن الأنباري ، السابق، ص ن .

[3]–شوقي ضيف، مدارس النحوية، دار المعارف كورنيش النيل، القاهرة، ط 1، ص 159.

[4]– نفسه،ص ن .

البصريون الدين اعتمدوا على النقل في ذلك ،فلقد جاء البصريون بثلاثة مقولات العرب ليحتجوا بها على فساد مذهب الكوفيين.

- ✓ –وأما بخصوص الجواب عن كلمات الكوفيين:أما قولهم ((إنما قلنا إنه يحذف لكثرة حروفهما وطول ألفاظهما)) قلنا: كثرة الحروف لا تكون علة موجبة للحذف، وانّمايوجدذلك في ألفاظ يسيرة نُقِلَتْ عنهم على خلاف الأصل والقياس[1]، فيجب الاقتصار على تلك المواضع ،ولا يقاس عليها غيرها؛ إذ ليس الحذف للكثرة قياسا مطردا؛ فإذا وجب الاقتصار على ما نقل من الحذف للكثرة بَطلَ أن الحذف ههنا للكثرة؛ لورود النقل بخلافة»([2]).

وأما«استشهادهم باشهاب وكينونة والأصل فيهما اشهيباب وكينونة بالتشديد فمخالف لما وقع الخلاف فيه،لان الثقل فيهما لازم في أصل الكلمة غير عارض، لان التثنية عارضة وليست لازمة،ثمأيضا استشهادهم بكينونة وان أصلها كينونة بالتشديد لا يستقيم، لأنه شيء لا يقولون به،لأن الأصل عندهم في كينونة كونونة،فأبدلوا من الواوياء، فكيف يستشهدون على صحة مذهبهم بشي لا يعتقدون صحته؟فدل ذلك على صحة ما قلناه، والله اعلم»[3].

---

[1]– ابن الأنباري، نفسه، ص757.

[2] - ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص757.

[3]– نفسه،ص758 .

- ✓ –وأماما استدلبه الكوفيون على صحة حجتهم بما حصل من ثقلفي((اشهابّ، واحمارّ))في حال المصدر، أي((اشهباب، واحمرار))، فلقد رده ابن الأنباري بأنه ثقل لازم وليس عارضاً كما هي الحال في الثقل العارض بالتثنية في ((القهقرّيّان)).
- ✓ –ونحن حين دراسة هذه المسألة يتوجب علينا أن نبيّن الكتابة الصوتية للكلمات، حتى يتضح لنا ما ليس واضحاً في حالة الكتابة الأبجدية، فكلمة((القهقرى))مع التثنية تكتب:

أ–حسب أري الكوفيين: ((قهقران))

ب–حسب أري البصريين:((قهقريان))

- ✓ –والذي حدث حسب رأي الكوفيين، هو حُذفت الفتحة الطويلة تخفيفاً من الكلمة في المفرد، أما حسب رأي البصريين لقد صرت الفتحة الطويلة، فتحة قصيرة، وزيدت شبه حركة يائية تعويضاً عن الحركة الطويلة المحذوفة.
- ✓ –ومن خلال الكتابة الصوتية وعلى حسب رأي الكوفيين والبصريين يتبين لنا أن اللفظ الكلمة على((قهقران)) أسهل وأيسر في النطق من اللفظ الكلمة على((قهقريان))، حيث إن الصعوبة في لفظ ((قهقريان)) ينجر عنه ما يلي :

أولاً : طول الكلمة،لان الكلمة في تثنيتها تطول أكثر، وهوما أشار إليه الكوفيون في أصل حجتهم.

ثانياً: توالي الحركات حسب كلام القدماء، وتتابع المقاطع القصيرة حسب كلام المحدثين، وهذا الأمرغير مستحب في العربية، فالأصل التخلص من التوالي؛ لأنه ينتج عنه تخفيفاً وتسهيلاً على الناطق.

ثالثاً : من الأمور التي تولد الصعوبة في نطق هذه الكلمة على الوجه الذي أشار إليه البصريون وجود الحركة المزدوجة في المقطع قبل الأخير من الكلمة، وهذه الحركة المزدوجة تنفر منها العربية، وتسعى للتخلص منها.

- ✓ –زيادة على هذه فلقد ذكرت بعض المعجم أن تثنية كلمة مثل: ((القهقرى)) يكون بحذف الألف لا غير[1]، وهذا رأي آخر من الحجة التي يمكن أن ندافع بها حجة الكوفيين.
- ✓ –ومن خلال الكتابة الصوتية التي تم توضيحها فيما سبق، ومع ما ذكرت بعض المعجم لما يُنافي ما أشار إليه البصريون، ويوافق ما ذهب إليه الكوفيون فإننا نرى أن الأسهل هو الذي يجب على اللغة أن تسلكه، أي أن تثنية مثل ((القهقرى)) تكون بحذف يائه؛ لأن في الحذف زيادة في التخفيف، ولا يترتب على الحذف خلل في المعنى أو الدلالة، كما أن عدم الحذف لا يزيد شيئاً في دلالة اللفظة أو معناها المقصود بها.

[1]– ينظر الفيروز آبادي ، القاموس المحيط، تج: محمد نعيم العرقسوسي، تح: مكتب التراث بمؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان ،ط 8، ج 1، ص 467.

خلاصة الفصل

- لم يوافق ابن الأنباري الكوفيين فيما ذهبوا إليه من تعليلات صرفية إلا في بعض مسائل.و إنما وافق ابن الأنباري البصريون في معظم مسائل الصرفية والنحوية التي دار الخلاف فيها.
- هناك بعض المسائل اعتمد النحاة في تعليلاتهم بناء على الشكل فقط وسهو على الجانب المهم فيها ، وهو الجانب المتعلق بالاستعمال .
- كما أن بعض المسائل ارتكزت على ناحية واحد فحسب ، ولم تدرس المسألة من جميع نواحيها.

الخاتمة

الخاتمة

بعون الله عزَّ وجلّ وبفضله أتيتُ على نهاية هذه الدراسة، التي أتاحت لي الوقوف على بعض الخلاصات التي استخلصتها في نهاية هذه الدراسة حول الخلاف بين نحاة البصرة والكوفة في المسائل التي تطرقت إليها الدراسة والتي تؤثر في الاستعمال اللغوي وهي على النحو الآتي:

- والمتأمل في كتاب الإنصاف يلاحظ أن ابن الأنباري وظف الكثير من النصوص القرائية والشعرية، وأما الأحاديث فكانت قليلة.
- حرص ابن الأنباري على الموضوعية في الحكم والرأي على عرض المسائل بدقة ووضوح في الإنصاف وهذا ما يمثل تمكّن ابن الأنباري وعلو قدره.
- – لم يوافق ابن الأنباري الكوفيين فيما ذهبوا إليه من تعليلات صرفية في العديد مسألة من المسائل، وإنما وافق البصريين في معظم المسائل الصرفية والنحوية التي دار الخلاف فيها.
- هناك بعض المسائل اعتمد النحاة في تعليلها بناء على الشكل فقط واغفلوا الجانب المهم فيها، وهو الجانب المتعلق بالاستعمال مثل ما هو حاصل في مسألة "السين" في أول "سوف".
- كما ان بعض المسائل ارتكزت على ناحية واحد فحسب، ولم تدرس المسألة من جميع نواحيها.

- لقد كانت أغلب التوجيهات الصوتية للخلاف الصرفي تنصب في قضايا الحركات المزدوجة، والتي تتسم بصعوبتها النطقية.
- وبناء على تقدم ومن توضيحات من خلال الكتابة الصوتية فإننا نرىأنرأي الكوفيين اقرب إلى الصواب من رأي البصريين لأن هاتين الكلمتين مرتبتان صوتيا ترتيبا مشابها للترتيب الصوتي للأسماء، وبناء عليه فهما اسمان، والله أعلم.
- وكما أريت من خلال المسألة فإن الكوفيين ذهبوا إلى أن أفعل التعجب اسم في حين أن البصريين ذهبوا إلى أنها فعل، وقد أدلى كل من الفريقين بحجته،وكان ابن الأنباري يوافق البصريين فيما ذهبوا إليه.

وبناء على ما ذكرت فإننا نرى أن "أفعل" في التعجب فعل لا اسم، وهو الرأي الذي قال به البصريون.

- من خلال ما توصلنا إليه وبالإضافة إلى الحجة المعنوية والدلالية التي أوردها البصريون فإننا نرى أن كل من ((السين))و((سوف)) أصل بذاتها، وأن الذي بالبصريين والكوفيين إلى هذا الخلاف القائم في هذه المسألة إنما هو شكل الحرفين الدالين على الاستقبال، فيأن واحد، فوجود السين في أول ((سوف)) هو الذي دفع النحاة إلى الظن بأنها تمثل حرف الاستقبال الآخر نقصد.
- وما رأيناه من خلال الحجج التي أتى بها ابن الأنباري ليدعمآراءالبصريين والأمثلةالتيأضافه كلها تدور في فلك واحد وهو حذف الأصل والبقاء على الزائد لأن

الزائد يأتي لمعني ،لكنه لم يذكر المسألة الأصلية وكأنه يريد إن يصرف نظر القارئ عن المسألة الأساسية وعن سبب الخلاف وهي حذف أحدى التاءين في أول الفعل المضارع.

- إن وجود كل من الحذف والإبقاء على التاء في الفعل يولد شيئا من الحيرة في التعليل، لكن على حسب رأينا فإنّ الحذف جاء للتخلص من توالي الأمثال بحذف إحدى التاءين وحذف الأصل أولى من حذف تاء المضارعة التي جاءت لتدل على الحاضر والمستقبل.

قد يكون تعليلنا قائماً على أساس التطور اللغوي، لأنهتطورت بعض الألفاظ عن الأصل بتاءين، في حين لم يتطور البعض الأخر، وبقيت بتاءين، وهذا قد يكون تعليلاً مقبولاً لهذه الحال.

- ومن خلال الكتابة الصوتية التي تم توضيحها فيما سبق، ومع ما ذكرت بعض المعجم لما يُنافي ما أشار إليه البصريون، ويوافق ما ذهب إليه الكوفيون فإننا نرى أن الأسهل هو الذي يجب على اللغة أن تسلكه،أي أن تثنية مثل ((القهقرى)) تكون بحذف يائه؛ لأن في الحذف زيادة في التخفيف، ولا يترتب على الحذف خلل في المعنى أو الدلالة، كما أن عدم الحذف لا يزيد شيئاً في دلالة اللفظة أو معناها المقصود بها.

- إن الخلاف بين المدرستين البصرية و الكوفية أدّي إلى أغناء اللغة بالتراكيب والأساليب اللغوية التي أتاحت الفرصة أمام مستخدم اللغة ليختار ما يراه ملائما من بين هذه الأساليب التي افرزها الخلاف.
- كما كان للخلاف بين المدرستين اثر تعليمي تدريسي، ذلك أن دراستها تفيد في اطلاع المتعلمين على وجهات النظر المتعددة في المسالة الواحدة.
- وبناء على تقدم ومن توضيحات من خلال الكتابة الصوتية فإننا نرىأنرأي الكوفيين اقرب إلى الصواب من رأي البصريين لان هاتين الكلمات مرتبتان صوتيا ترتيب مشابهان الترتيب الصوتي للأسماء، وبناء عليه فهما اسمان، والله أعلم.

وفي الأخيرأسأل الله سبحانه وتعالى أن يكتب لي في هذه الدارسة التوفيق والسداد، وأن يتقبلها مني، إنه ولي ذلك والقادر عليه، والحمد لله رب العالمين.

قائمة المراجع

قائمة المصادر والمراجع

- القران الكريم برواية ورش عن نافع.
- **الكتب**

1. إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ، مصر، ط5، 1975م.
2. ابن الجني أبو الفتح عثمان،الخصائص،المكتبة العلمية ،مصر،د ط ،د ت ،ج.
3. ابن الصائغ محمد بن الحسن بن سباع ، اللمحة في شرح الملحة ، تح: إبراهيم بن سالم الصاعدى، الناشر عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة ، السعودية ، د ت .
4. ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء الزمان، تح: إحسان عباس،دار صادر،بيروت، د ط،ج3، د ت.
5. ابن عقيل بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محيى الدين عبد الحميد، دار السودانية، ط 1، ج 4،1993م .
6. ابن منظور، لسان العرب ، دار الكتاب العلمية ، بيروت لبنات، ج9، ط1، 2002م.
7. أبو العباس أحمد بن حسن بن علي بن الخطيب، الوفيات،تح:عادلنويهق، دار الأفاق الجديد، ط4، 1983م،
8. أبو حيان محمد بن يوسف، التفسير الكبير المسمى البحر المحيط، تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت،ط1،1993م.

9. أبو سعيد السيرافي، أخبار النحويين البصريين، تح: الخفاجي، والزينيى، القاهرة ، طبعة بيروت ، د ط ،1955م

10. أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، المفصل في علم العربية، دار عمار للنشر والتوزيع، د ط ،د ت.

11. أبي محلم محلى السعدي ، في البغدادي ، خزانة الأدب ، ج 4.

12. أحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف ، د ط ، د ت .

13. أحمد بن عبد النور المالغى، رصيف المباني في شرح حروف المعاني ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، د ط ، د ت.

14. أحمد مختار ، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، ط 1، ج 2.

15. أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر، عالم الكتب ، القاهرة، د ط , د ت.

16. إميل بديع يعقوب،" موسوعة علوم اللغة العربية"، دار العلمية ،بيروت ، ط 1، د ت ، " المعجم المفصل في اللغة والأدب"، دار العلم الملايين ، بيروت، مج1،1987م

17. بروكلمان كارل، فقه اللغة السامية، تر: رمضان عبد التواب ،جامعة الرياض، الرياض ، د ط ، د ت.

18. قيس بن الملوح ، ديوانه، جمع و تح: عبد الستار احمد فراج، مكتبة القاهرة، مصر، د ت.

19. جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجياني، شرح الكافية الشافية، دار المأمون للتراث، ط1،ج4، 1986م.

20. جمال الدين القفطي، أنباه الرواة على أنباء النحاة ، تح محمد إبراهيم ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، مج 2،1986م.

21. حارث بن ظالم في الكتاب لسيبويه، لعمرو بن عثمان، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط3، ج1.

22. حاشية ابن حمدان، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك في النحو، القاهرة ، ج4.

23. حميد بن مالك الأرقط في البغدادي،خزانة الأدب ،ج5.

24. الرضي محمد ، شرح الكافية ابن الحاجب ، تح: محمد نور الحسن و آخرون،الكتب العلمية،د ت، بيروت، ج3.

25. الزبيدي محمد بن مرتضى الحسيني ، تاج العروس من جواهر القاموس ، تح مجموعة من المحققين ، دار الهداية ، ج13، د ت .

26. السبكي تاج الدين، طبقات الشافعية الكبرى، المطبعة المصرية، ج3، ط1، د ت.

27. سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، دار الكتب العلمية، ط1، د ت.

28. السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر،ط2، ج2،1979م.

29. شوقي ضيف، مدارس النحوية ، دار المعارف كورنيش النيل، القاهرة، ط 1.

30. الطالب بن حمدان، حاشية على شرح بحرق الحضرمي على لامية الأفعال لابن مالك، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، د ط ، د ت .

31. عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني ،أشارة التعين في تراجم النحاة واللغويين، تح: عبد المجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، السعودية، دط،1986م .

32. عبد التواب رمضان، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة، ط 3،1997م، ص31.

33. عبد القادر مرعى العلى الخليل،المصطلح الصوتي عند العلماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصرة، جامعة مؤتة الكرك، الأردن، ط1، 1993م .

34. العبكري أبو البقاء عبد الله بن الحسن بن عبد الله، اللباب في علل البناء والإعراب، تح: عبد الإله النبهان وغازي طليمات، دار الفكر، دمشق ، سوريا، د ت .

35. على أبو المكارم ، في أصول التفكير النحوي، منشورات الجامعة الليبية ، د ط ،1982م.

36. الفيروز أبادي أبو طاهر محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، تح: محمد نعيم العرقسوس، تح مكتب التراث بمؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط 8، ج1.

37. الفيروزأبادي،القاموسالمحيط،مكتبةالنوري،دمشق،دط،دت.

38. كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء بن عبيد الله ابن الأنباري، أسرار العربية ، تح: بركات يوسف هبود، دار الأرقم بيروت ، ط1، 1999م ،

جودت مبروك محمد، الدرس النحوي عند ابن الأنباري ، مكتبة الأدب ، القاهرة ، د ط ،2002م.

39. كمال الدين أبو البركات ابن الأنباري، الأنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تح، جودت مبروك محمد مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط1، ج 1،2002م .

40. كمال محمد بشير، علم اللغة العام القسم الثاني الأصوات، مركز الإنماء القومي، ط 1، د ت، عبد الهادي الفضلى ،مختصر النحو، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، ط7، 1980م.

41. محمد ابن أبي بكر بن عبد القادر الرازي الجوهري، مختار الصحاح، مصر،ط1، 1429م.

42. محمد عبد العزيز النجار، ضياء السالك الى أوضح المسالك، مؤسسة الرسالة، ط1، ج 4،1999م.

43. مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، القاهرة، 1966م.

44. موفق الدين أبو البقاء بن يعيش الموصلي، شرح المفصل للزمخشري تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العالمية، بيروت، لبنان، ط 1، ج1، 2001م.

45. ياقوت الحموي، معجم البلدان، دار صادر،بيروت، د ط، مج1،1977م

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
إهداء.	
مقدمة.	أ–و
الفصل الأول:ابن الأنباري وكتابه الإنصاف في مسائل الخلاف	
المبحث الأول: التعريف ابن الانباري.	9
أولا : حياته .	10
ثانيا :ثناء العلماء عليه.	11
ثالثا:مكانته العلمية.	12
رابعا : مؤلفاته.	13
المبحث الثاني: دراسة تحليلية لكتب الأنصاف.	16
أولا: التعريف بالكتاب ومنهج المتبع فيه.	16
ثانيا :كتب التي اعتمد عليها في استنباط المسائل.	19
ثالثا :سبب وزمن التأليف .	21
رابعا: الأسباب التي أدت الى الخلاف بين النحاة.	22
خلاصة الفصل	23
الفصل الثاني:مسائل الخلاف في القضايا الصرفية	
المبحث الأول :مسألة الاسم والفعل؟.	26
أولا: مسألة الاختلاف في أصل اشتقاق الاسم؟ .	27
ثانيا: مسألة القول في ((بئس)) و((نعم)) أفعلان هما أم اسمان؟.	38
ثالثا :مسألة القول ((افعل)) في التعجب اسم هو أم فعل؟.	45
المبحث الثاني: مسالة الحذف والزيادة.	54
أولا :مسألة السين مقتطعة من سوف أو أصل برأسه؟ .	58

ثانيا:مسألة المحذوف من التاءين المبدوء بهما المضارع؟.	63
ثالثا: مسألة هل يجوز حذف اخر الممدود والمقصور عند التثنية إدا كثرت حروفهما؟.	72
خلاصة الفصل	78
خاتمة.	80
قائمة المراجع.	86
الفهرس.	91
الملخص.	

ملخص البحث

تناول هذا البحث الخلافات الصرفية بين البصريين و الكوفيين التي تكلم عنها ابن الأنباري في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف ، حيث قمنا بانتقاء مجموعة من الأبواب تمثلت في باب الاسم والفعل ، وباب الحذف والزيادة شكلت مادة علمية كبيرة ، على أن لا نكون هذه المسائل مما ذكره ابن الأنباري في كتابه ، ثم قمنا بدراسة هذه المسائل وفق ما يلي :

أولا : تفصيل الخلاف بين الفريقين ، بدأ بالكوفيين مع ذكر ما يحتجوا به لمذهبهم ثم إيراد مذهب البصريين ومن بينهم وما يحتجوا به كذلك .

ثانيا : مناقشة الآراء مناقشة علمية ، مع شرح غوامض النصوص وتبيينها .

ثالثا : الترجيح بين الفريقين مع مراعاة المقاييس العامة التي احتكم إليها النحاة وقد اقتضت خطة هذا البحث : مقدمة ويحتوي على فصلين وانتهت بخاتمة دون فيها أهم نتائج البحث.

Résumé

Cet article traite des différences entre les Basrien et les Kufis, dont Ibn al-Anbari a parlé dans le livre de l'équité en matière de différend, où nous avons sélectionné un groupe de portes représentées dans la porte du nom et de l'acte, et la porte de la suppression et de l'augmentation constituait un grand matériel scientifique, Anbari dans son livre, puis nous avons étudié ces questions comme suit:

Premièrement: les différences entre les deux groupes sont bien connues et ils ont commencé par les Kosovars, avec la mention de ce qu'ils protestaient contre leur doctrine, puis de la doctrine des Basriens, y compris eux, et de ce contre quoi ils protestaient.

Deuxièmement: La discussion d’opinions est une discussion scientifique, expliquant les textes obscurs et clarifiant.

Troisièmement: la pondération entre les deux équipes, en tenant compte des normes générales adoptées par les grammairiens.Le plan de cette recherche exigeait: Introduction et contient deux chapitres et se terminait par une conclusion sans les résultats les plus importants de la recherche.